جامعة حلوان
كلية التربية

أثر برنامج مقترح فى الثقافة القانونية اللازمة للطلاب المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان على تنمية اتجاهاتهم نحو التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع

إعداد/
أ.م.د/ سامى محمد شلبى
أستاذ مساعد بقسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية جامعة حلوان

أثر برنامج مقترح فى الثقافة القانونية اللازمة للطلاب المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان على تنمية اتجاهاتهم نحو التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع

إعداد/

أ.م.د/ سامى محمد شلبى

أستاذ مساعد بقسم المناهج وطرق التدريس

كلية التربية جامعة حلوان

المقدمة والإطار النظرى :

إن الإنسان كائن اجتماعى بطبيعته تفرض عليه حياته التعاون مع الآخرين وضم جهده وامكاناته إلى جهودهم وامكاناتهم ليكمل كل منهما الآخر ويسهم فى إشباع حاجاته المتعددة والمتجددة واللانهائية ، وقد يحدث هذا بطريقة سليمة من خلال تقديم ما لديه من سلع كبديل لما يرغب فى الحصول عليه أو بطريق العنف والعدوان . (٣٢)

ولكى ينضبط إيقاع الحياة الاجتماعية بالمجتمع ويسود الأمن والطمأنينة فى كافة أرجائه كان لابد من وجود آلية قانونية يأتمر بها نشاط الأفراد فى المجتمع وينظم فى ضوئها أمر الجماعة ببيان مالكل شخص فيها من حقوق مقررة وما عليه من تكاليف وواجبات .ومن ثم كانت القاعدة القانونية التى تلزم الأفراد بسلوك معين وتوجه إليهم خطابها فى صورة أمرأونهى مبينة للقيود التى ترد على حرياتهم ، ومن ناحية أخرى تقر حقوق الإنسان وكفالة احترامها (٤٦) .

ولما كانت تلك الحقوق متعددة ومتنوعة وذات صلة بالعديد من القضايا والمشكلات المجتمعية الحياتية للأفراد من بطالة ، وفقر ، وزواج عرفى ، وطلاق ، وفساد ، وسرقة ، ورشوة ، وتزوير ، وغش تجارى ، ... إلخ فان الربط بينها وبين كيفية التعامل مع تلك القضايا بات أمراً هاماً يجب الوقوف عليه ورصده لمعرفة ماينبغى على الأفراد بالمجتمع اتخاذه نحوها بشكل قانونى سليم يحفظهم من الوقوع فى أفعال ومخالفات يعاقب عليها القانون ومن ثم يلزم حسن التعامل معها وفقاً لأداء ينم عن فهم لجوانب الثقافة القانونية المتصلة بها .

ومن المؤكد أنه إذا توفر فى المجتمع ثقافة قانونية وحقوقية رفيعة تجاد تلك القضايا المجتمعية ، وكان هذا المجتمع بأسره والمواطن يقفان موقف الاحترام من الحق والقانون فان تنفيذ القوانين سوف يجرى ببساطة وبدون صعوبات ، ويترسخ فى وجدان المجتمع قيمة ضرورة نفاذه ، أما إذا كانت تلك الثقافة القانونية والحقوقية ضحلة وغائبة فإننا سنلحظ إساءة استخدام السلطات ، وافتقار آداب الحديث والتعامل ، وإهدار القيم القانونية على اختلافها وسعى المواطن إلى الإفلات من تطبيق القانون وابتكار الأساليب لعرقلة نفاذه واصطدامه باتجاهات الأفراد (٥٩) .

ولما كانت سعادة الإنسان ورفاهيته هى أهم ما يشغل بال المشرع فانه لن يتحقق هذا إلا فى وجود إطار اجتماعى تحكمه القواعد والقوانين والأعراف التى يجب على كل إنسان أن يكون ملماً بها ومدركاً لأبعادها ليس بصفة قانونية متخصصة ولكن على نحو ثقافى يتيح له فهم أدواره وممارساته تجاد ما يواجهه من قضايا اقتصادية واجتماعية و.. الخ واعيا بما له من حقوق وما عليه من واجبات حتى لا يقع تحت طائلة القانون وعقابه .

وبما أن القانون يحتل مكانة هامة فى حياتنا فان المعرفة به وفهم نظمه وقواعده وأحكامه على نحو بسيط يتيح لنا مواجهة ما يعترضنا من مشكلات اقتصادية واجتماعية بات أمرا هاما . نظراً لخطورة الدور الاجتماعى الذى يلعبه فى الحياة الاجتماعية ولكونه مرآة للتغير الاجتماعى فى المجتمعات التى تطبق فيها (١٨) .

وإذا كان من الطبيعى أن يطالب كل إنسان بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كاملة فانه يجب عليه قبل تلك المطالبة أن يكون على علم بموقعها من القانون وأنها خالصة له ولن تمس حريات الآخرين حتى يكون قادراً على الدفاع عنها وصيانتها، مؤمناً بأنه من

خلال المعرفة والوعى بتلك الحقوق وتعاظم أهميتها له . سوف تتحقق مصلحته ومن ثم مصلحة المجتمع والنظام والاستقرار والدولة لينعم الجميع بالأمن والحرية والازدهار(٤).

ومن هنا كان سعى المجتمعات المتحضرة إلى نشر الثقافات المتعلقة بالجوانب القانونية ذات الصلة بمنظومة المجتمع والدولة إيماناً منها بأن المجتمع الواعى هو القادر على التصدى لكل الهجمات التى تستهدف كينونته وأسسه التى نشأ عليها(١٩) .

إننا ولاشك فى حاجة إلى محو الأمية القانونية تجاه قضايانا ومشكلاتنا المجتمعية الحياتية والوقوف على مايجب أن يعرفه المواطن عن القانون حتى يحترمه فلن يحترم المواطن المصرى قانوناً لايعلم عنه شيئا لأنه إذا وقع فى الخطأ وخرق القانون فانه بذلك يكون قد اعتدى على حقوق الآخرين ،ولن يحمى القانون من يجهله أويتغاضى عن الأخطاء القانونية الناجمة عن هذا الجهل .

وإذا كان القانون هو مرآة المجتمع التى تعكس تطوره وتخلفه وحركة مختلف نشاطاته الاقتصادية والاجتماعية(١٠). فان وجود ثقافة قانونية واعية لدى مختلف شرائحه لم يعد مطلباً ثانوياً بل هو مطلب أساسى وجوهرى يفرض على مؤسسات عديدة وأهمها مؤسسات التعليم والقائمين عليها الانتباه إليه وإدراجه ضمن المنظومة التعليمية كمنهج دراسى يكسب الطلاب وعياً بمشاكل مجتمعهم وقضاياه وما يمسهم منها ، ودور القانون حيالها الأمر الذى يجعله قادراً على التأقلم والتكيف مع الحياة العملية بعد انتهاء فترة دراسته ، وبالتالى التعامل مع تلك القضايا والمشاركة فى إيجاد الحلول لها وتنمية اتجاهاته نحوها .

ولكون هذا الأمر هاماً جاءت فعاليات الحلقة النقاشية الثانية والعشرون من منتدى السياسات العامة حول قضية السياسات التعليمية فى مصر الواقع والمستقبل لتؤكد على ما سبق مشيرة إلى أهمية إعداد الطالب كمواطن وتعليمه كيفية ممارسة حقوقه وواجباته فى إطار قيمه وثقافته وجذوره المجتمعية وأن يكون ملماً بحقائق هذا المجتمع والتحديات التى تواجهه (١٦) . وذلك من خلال تقديم المعارف والمعلومات القانونية ذات الصلة بحركة المجتمع الذى يعيش فيه وقضاياه الاقتصادية والاجتماعية و... ليتربى تربية قانونية سليمة تجعله مواطناً مثقفاً لا يشعر بالغربة فى وطنه وعضواً نافعاً مشاركاً بايجابية فى حل المشكلات المتصلة بتلك القضايا التى تواجهه وآمناً عند طرحه لتلك الحلول .

إن ما آل إليه حال المواطن المصرى الآن من غياب الثقافة القانونية ومن ثم التربية القانونية لعصور وعقود طويلة جعله دائماً ما يقع بين أمرين فإما نراه متردداً ومتخوفاً حيال مواجهة مشكلاته الشخصية والمجتمعية تاركاً اتجاهاً سلبياً نحوها ،وإما مندفعاً ومتسرعاً فى مواجهتها دون أن يعلم الأخطار التى قد يتعرض إليها من جراء هذا الاندفاع فيناله القانون ويقع تحت طائلته.

ولكى يحمى المواطن نفسه من الوقوع فى براثن صائدى الغافلين والجاهلين للقانون وجب عليه تقوية ملكة التمييز بين الحق والباطل لديه . لأنه إذا ما حدث ذلك كان استقرار الأوضاع الاجتماعية وزيادة الأمن والسلامة بالمجتمع وساد النظام العام طوعاً لاكرهاً وشعر الجميع بالرضا وتحققت الحكمة القائلة : لو أنصف الناس لاستراح القاضى (٦) .

وإذا كان المثقف بوجه عام هو من يعرف بعض الشئ عن كل شئ فان المثقف ثقافة قانونية هو من يعرف بعض الشئ عن الموضوعات والقضايا التى تمس شئون حياته ليمارسها بشكل صحيح ويمتنع عن كل ما من شأنه أن يوقعه تحت طائلة القانون. فالإنسان عدو ما يجهل ، ويشعر بالهيبة والحيرة والقلق وهو يتعامل مع مواقف يجهلها أو يجهل ما يحكمها من قواعد(٢٣).

فالكثير من الأخطاء القانونية والمشكلات التى يقع فيها عدد كبير من المواطنين بالمجتمع إنما يرجع إلى عدم معرفتهم بالقانون وتطبيقاته مع كثرة التحدث عن الحق والباطل دونما علم أو دراية بما تقول نصوصه أو مواده ، ولعل المشهد الذى نراه كثيراً وبصفة يومية والمتمثل فى وجود من يطلق الأحكام بقوله هذا حق وهذا باطل إذا ما رأى حادثة وقعت أمامه أو استمع لقصة ما أو قضية أو واقعة من أحد الأشخاص عن غير علم لخير دليل على التدنى والقصور فى الثقافة القانونية لدى من يطلقون تلك الأحكام فهؤلاء يصبحون بلا شك صيدا لمن لديهم جرعة من الفهم والوعى بقوانين بلدهم ويعرضون أنفسهم لعقاب القانون .

إن ما سبق يشير وبوضوح إلى ضرورة العلم بالشئ وفهمه قبل اتخاذ قرار فيه . فالعلم بالقانون ليس حكراً على القانونيين ، فهو كذلك فقط على سبيل التخصص للعمل فى القضاء أو فى المحاماة أو فى الوظائف القانونية ، ولكن ذلك لا يمنع المواطنين بأى حال بأن يعرفوا من القانون ما يحكم علاقاتهم ومعاملاتهم فمثلاً : من يوقع عقداً لا يلزم بأن يوقع عليه دون أن يقرأه أو أن يعرف محتواه وأبعاده وأثاره ، ولكى يعرف هذه الأبعاد وتلك الآثار فانه يحتاج إلى قدر من المعرفة بالعقود وأنواعها وآثارها كعقد العمل مثلاً ونوعه ، وعقد البيع ، وعقد الهبه ، وعقد الزواج بأنواعه ، والآثار المترتبة عليه ، وكذلك عقد الإيجار: من حيث ماهيته وصحته وبطلانه والآثار القانونية المترتبة عليه ، والدستور ، وسلطات الدولة (التشريعية والقضائية والتنفيذية) ، واللائحة والوصية ، والطلاق بأنواعه والآثار المترتبة عليه ، والخلع والآثار المترتبة عليه ، ومحاكم الأسرة ، والحكم الابتدائى ، والحكم النهائى ، وأنواع المحاكم ، و.... كل ذلك يحتاج إلى قدر من المعرفة والثقافة القانونية لكل مواطن . (٢٤)

ليس هذا فحسب فهناك بعضاً آخر من القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تمس حياة المواطن و يلزمه العلم والدراية بها مثل الزواج العرفى من حيث ماهيته والآثار القانونية المترتبة عليه ، والبطالة والآثار المترتبة عليها ونظرة القانون إليها ، وكذلك قضية الفقر ، وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع ، ومن يحرر شيكاً بدون رصيد ، ومن يوقع عقداً أو إيصال أمانة أو يخون الأمانة ، أو من يرتكب جرائم وأفعال غير سوية أو يدفع إليها مثل: السرقة والرشوة والاختلاس والتزوير والاحتيال والنصب مستخدماً لطرق مختلفة منها بطاقات الائتمان، ..إلى غير ذلك من الآفات والأمراض المجتمعية التى يلزم الحذر منها ومن الوقوع فيها .

ولأن العلاقة بين القوانين بنصوصها المختلفة وبين الواقع الاقتصادى والاجتماعى ذات صلة كبيرة وعميقة تتمثل فى تطبيقات وممارسات حياتية تستدعى توافر الحد الأدنى من العلم بتلك القوانين التى تتضمن فى طياتها ضوابط كثيرة ترصد لنا أفعالاً نؤديها ونحتاج لمن يعاوننا فى أدائها بشكل قانونى سليم فمثلاً: أحياناً ما نحتاج لشهادة الشهود ولكى تصبح هذه الشهادة سليمة وصحيحة من الوجهة القانونية فانه يجب على الشاهد معرفة حدود هذه الشهادة وصحة إجراءاتها ، والآثار المترتبة عليها فالشاهد على عقد مثلاً يجب عليه عند التوقيع على العقد ذكر اسمه ثلاثيا ، وكذا رقم بطاقته(ش/ع)،ومحل استخراجها،ومحل إقامته،وألا يكون شخصاً عابراً يصعب حضوره عند طلبه ، كما يفضل الابتعاد عن الشهود من ذوى المصلحة أو القرابة مع أحد طرفى العقد قدر الاستطاعة وفى حالة تعذر ذلك يجب زيادة عدد الشهود بما يوفر نصاب الشاهدين المحايدين .

أيضاً الشاهد الذى شهد وقائع جريمة ما وقام بوضع شهادته أمام قاضى التحقيق مثلاً ثم رأى وبحسن نية أنه لادعى للتورط فى هذا الموقف وشعر بأنه بفعله هذا سيغضب أشخاصاً آخرين وأنه يفضل بقاءه على الحياد ، وقرر الرجوع عن شهادته أمام المحكمة قائلا أنه لا يعلم شيئا عن هذه الواقعة ولم يرى شيئاً وأن أقواله السابقة ليست صحيحة سيقع فى مطب الشهادة الكاذبة وفى قضية الشهادة الزور وينالة القانون بعقاب السجن ، هذا لمجرد أنه على غير علم بالقانون وبأن الرجوع عن الشهادة جريمة يعاقب القانون عليها (١) .

وثمة أمر آخر يمس حياتنا ونمارسه كثيراً وهو الاستعانة بالمحامى حال وقوع مشكلة أو مخالفة أو أداء خدمة ما ذات جانب قانونى فيتم إعداد توكيل له وبالتالى على من يلجأ لمثل هذا الفعل أن يعرف الفرق بين التوكيل العام الشامل والتوكيل الخاص لقضية أومخالفة أو أداء خدمة ما أو عمل ما وأن هذا التوكيل ينتهى بانتهاء أى منها ، ومن ثم فعليه إلغاء هذا التوكيل بعد انتهاء الغرض الذى أعد من أجله وأن يتم إخطار المحامى بذلك بخطاب بعلم الوصول يفيد بإلغاء التوكيل حتى لا يترتب على تركه مخاطر تقع تبعاتها القانونية على صاحب التوكيل.

أيضاً فيما يتعلق بضبط المخالفات مثل مخالفة تموين أو كهرباء أو..فإنه يجب قراءة الضبط جيدا قبل التوقيع عليه ، وفى حال ما إذا كان مجحفاً بالحق ومخالفا للحقيقة فعليك كتابة عبارة " مع التحفظ " أو فيما معناها مثل "غير صحيح"ثم توقع عليه فهذا سيفيد حال الاعتراض لدى الجهات المختصة أما إذا تم التوقيع دون ذكر هذه العبارة فان ذلك يعد موافقة منك على مضمون الضبط

.إلى غير ذلك من المواقف المتعلقة بالشئون الحياتية لعامة الناس ومالها من خطورة شأنها فى ذلك شأن من يتعامل مع الكهرباء دون أية خبرة أودراية فتصعقه الكهرباء.

إذن فالشاهد الذى يستدعى للشهادة فى قضية ما ، والمبلغ عن جريمة ما ، والموقع على إقرار بشئ ما ، والوكيل عن شخص لأداء مهام معينة ، والمؤتمن على شئ معين ، وصاحب الحق الضائع والمستهدف لظلم ما ، .... إلخ كل هؤلاء وغيرهم سيكون مركزهم أفضل وموقفهم أقوم إذا ما علموا مالهم قانوناً وما عليهم فى كل وضع من هذه الأوضاع ، إنها الثقافة القانونية البسيطة الخالية من أى صعوبة أو تعقيد وهى الوسيلة الكفيلة بحماية كل مواطن لنفسه ولحقوقه وحرياته ضد أى عدوان أو تعسف (٢٥) .

من هنا كانت الحاجة إلى إجراء دراسة علمية تستهدف الوقوف على مايو جد بالمجتمع من قضايا اقتصادية واجتماعية تمس حياة جموع المواطنين خاصة قطاع الشباب الجامعى ومدى إلمامه ووعيه بتلك القضايا والتصرف حيالها بمسلك قانونى سليم وذلك فى ضوء ما تشير إليه نصوص ومواد القانون وضوابطه ومن خلال تقديم ثقافة قانونية بسيطة مناسبة لهم تفيدهم وتحميهم من التعرض لمأزق ومشكلات عديدة تستنزف أموالهم وطاقاتهم وتمس كرامتهم .

وحول واقع تلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع فقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير والتحقيقات إلى أن هناك مشكلات مجتمعية(اقتصادية واجتماعية) يشهدها ويشعر بها رجل الشارع المصرى وتحتاج إلى مواجهة وتقديم للحلول والمعالجة لكونها تمثل عقبات كبيرة وهموم فى طريقه بل ومعوقات تقف حائلاً بين استمتاعه بحياته وأمنه واستقراره وإشباع حاجاته ورغباته المعيشية ومن ثم أداء واجبه تجاه نفسه ووطنه. وقد جاءت تلك الدراسات على النحو التالى :

١ - دراسة المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ٢٠٠٠ (٧) :

هدفت الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة أطفال الشوارع: الواقع والمأمول وتناولت الدراسة أبعاد مشكلة أطفال الشوارع ونتائج الدراسات السابقة ، حيث قدمت نبذة تاريخية عن حقوق الطفل ، خصائص مشكلة أطفال الشوارع وصورها وأنماطها، حجم مشكلة أطفال الشوارع وأسبابها، دور المشروع المصرى بالنسبة للأطفال فى إطار قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦.

٢ - دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عام ٢٠٠١(٥٠):

هدفت الدراسة إلىالوقوف علىأزمة البطالة فى مصر:لكونها أزمة تحتاج إلى حل وأنها نموذج للإنذارالمبكر،وتناولت حجم مشكلة البطالة من خلال التعرف على المعدلات العالمية الطبيعية للبطالة،ومعدلاتها في مصر وفقاً للتقديرات الرسمية وتقديرات المنظمات الدولية المعنية مثل صندوق النقد الدولى،مع إيضاح خطورة هذه المشكلة حيث أنها تؤدى إلى الفقر والركود الإقتصادى

٣ - دراسة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية عام ٢٠٠٢ (٤٨):

هدفت الدراسة الى الوقوف على واقع ظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى، ومحاولة استكشاف التغيرات المحتملة للظاهرة فى ضوء التطورات المجتمعية الحالية، إلى جانب استكشاف الخصائص الديموجرافية لهذه الظاهرة فى مصر، والدوافع الأساسية المؤدية للطلاق، والملامح المتوقعة لظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى مستقبلا ، وخلصت إلى أن الطلاق يعتبر احد مظاهر التفكك الأسرى ،حيث يعد مظهر من مظاهر تحلل الحياة الزوجية التى ينعدم فيها التكيف بين الزوجين ، وأشارت إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تحولات جذرية فى نسق الأسرة عامة بجميع المجتمعات،وتحولا فى أنساق الطلاق بصفة خاصة ،وأرجعت ذلك إلى وجود تغيرات فى الأدوار المرتبطة بالذكور والإناث ترتب عليها حدوث تغيرات فى الاتجاه نحو الطلاق.

٤ - دراسة مركز دراسات وبحوث الدول النامية عام ٢٠٠٣(٥٢):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر على الفقر وسوق العمل بين الشعار والحقيقة فى عالم متغير حيث تناولت برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، من حيث أهدافه، وأدواته، ومكوناته، وأوضاع الفقراء، واتجاهات الفقر في مصر، وأثر تطبيق برامج الإصلاح عليها ، ثم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي بمختلف مكوناته، على سوق العمل، ومعدلات

البطالة في مصر، ثم تم استعراض نقدي لأهم سياسات ، وبرامج الدولة في مجال الحد من الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على كل من الفقر، والبطالة في مصر.

٥- دراسة إيمان فرج ٢٠٠٤ (٩)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة حيث رصدت عدداً من تلك الأبعاد تمثلت فى قضايا التعليم والصحة ، والزواج العرفى بين شباب الجامعات فى مصر ، وكذلك قضايا العمل والفقر وارتفاع معدلات تشغيل الأطفال ، والبطالة ، حسبما أشارت إليه تقارير الاتجاهات الاقتصادية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا علاوة على ظاهرة ختان الإناث والجهود التى قامت بها المنظمات غير الحكومية فى محاربتها ، وانعكاس كل ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدى الشباب فى العالم العربى .

٦- دراسة جامعة عين شمس – كلية التجارة ٢٠٠٤(١١) :

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أنماط البطالة المعاصرة واستراتيجيات العلاج مشيرة إلى أن العديد من دول العالم تعانى من أزمة البطالة ولكن بدرجات متفاوتة، فالدول الصناعية تعانى من بطالة منخفضة، وتضخم منخفض، فى حين أن الدول الآخذة فى النمو لديها معدلات مرتفعة من البطالة، مع ارتفاع معدلات التضخم، وتعمل الدول الصناعية على تصدير التضخم الى الدول النامية. مع علاج مشكلاتها من البطالة عن طريق فرص العمل التى توفرها الشركات متعددة الجنسية، ومن ثم تلقى الدراسة الضوءعلى أزمة البطالة على المستوى العالمي والعربي مع التركيز على مصر.

٧- دراسة جامعة عين شمس- كلية التجارة ٢٠٠٤(١٢) :

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مشكلة البطالة والعوامل التى أدت إلى تضخم وتفاقم المشكلة وحجمها بالنسبة للمستوى المحلى والقومى وكيفية الخروج من عنق الزجاجة التى أدت إلى غلق جميع الأبواب أمام الشباب والمجتمع ، وتناولت الدراسة تعريف البطالة وأسبابها ، والطرق والأساليب المقترحة لعلاج المشكلة والخروج من الأزمة .

٨- دراسة جامعة عين شمس- كلية التجارة ٢٠٠٤(١٣) :

هدفت الدراسة إلى الوقوف على حجم ظاهرة البطالة بين خريجى الجامعات فى مصر وإبراز دور الأكاديميين والمخططين فى تتبع تلك الظاهرة بين شباب الخريجين ؛ وذلك من خلال إعداد قاعدة معلومات متطورة لحصر مختلف مبررات وأسباب ومصاحبات هذه الظاهرة على الشباب، وإعطاء صورة أكثر موضوعية عنها ، من أجل المزيد من الفهم لواقعها، وطرح توقعات مستقبلية إستراتيجية علمية، ومنهجية من أجل تطوير هذا الواقع ومواجهته .

٩- دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عام ٢٠٠٦ (٥١) :

هدفت الدراسة : إلىالتعرف على أهم الخصائص التى يمكن الاعتماد عليها فى تمييز الفقراء عن غيرهم فى مصروخلصت الدراسة إلى أن أهم السياسات التى تساهم فى تخفيف وطأة الفقر عن الطبقات الفقيرة والنهوض بطبقة محدودى الدخل تتمثل فى الاهتمام بإصلاح التعليم، وتفعيل دور المرأة فى المجتمع، والاهتمام بالمناطق الريفية، وزيادة دور القطاع الخاص فى تمويل شبكات الأمان الاجتماعى، بالإضافة الى تطوير نظام كفء لاستهداف الفقراء.

١٠- دراسة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية عام ٢٠٠٦(٤٩):

هدفت الدراسة الى الوقوف على معدلات انتشار الزواج العرفى لدى بعض قطاعات المجتمع المصرى، ودوافع الإقدام عليه،والآثار النفسية والاجتماعية التى تترتب عليه، والتخطيط لإعداد برنامج ارشادى وقائى للحد من انتشار الزواج العرفى بين قطاعات المجتمع المصرى و تناولت الدراسة الزواج العرفى: من حيث واقعه وآثاره النفسية والاجتماعية وخلصت إلى أن الزواج العرفى أحد أشكال الالتفاف على الزواج الشرعى المقبول والمحبذ دينياواجتماعيا، وهو نوع من الزواج الذى عرف فى السنوات الأخيرة.

١١- دراسة : فريد عنبر ٢٠٠٧ : (٣٥)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أبعاد جريمة الرشوة من حيث ماهيتها ، وصفة الجانى فيها . والركن المادى لها ، وأسبابها وعقوبتها وأوضحت الدراسة أن هذه الجريمة هى أحد الجرائم العمدية

التى يتطلب فيها القانون توافر القصد الجنائى لدى المرتشى وأن هذا القصد يتوافر باتجاه إرادة الجانى إلى طلب الرشوة أو قبولها أو أخذها عالماً بأنها مقابل الاتجار بوظيفته ومن ثم فقد رصد المشرع عقوبة قانونية لمن يرتكب هذه الجريمة وهى الأشغال الشاقة المؤبدة ويمكن للقاضى تخفيفها إلى الحد المسموح به طبقاً لنص المادة ١٧ عقوبات إذا اقترنت الجريمة بأحد الظروف المخففة مع عقوبة أخرى تكميلية وجوبية وهى الغرامة النسبية التى لاتقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به .

١٢- وفى دراسة قامت بها وزارة الداخلية بمصر ٢٠٠٧ (٥٨) : حول الغش التجارى هدفت من ورائها إلى الوقوف على هذه الظاهرة وكيفية مكافحتها حيث الغش والخداع فى التعامل مع المستهلكين بقصد حمايتهم مما قد يتعرضون له من أخطار سواء بالنسبة لحياتهم أو مالهم أو صحتهم من السلع المغشوشة أو الفاسدة أو المنتهية الصلاحية أو غير المطابقة للمواصفات ، وأشارت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن تشديد العقاب فى جرائم التدليس والغش وحده لا يكفى لتحقيق الردع العام والخاص وتقليل ارتكاب هذه الجرائم إذ أنه يجب تأكيد تطبيق وتنفيذ العقوبات الواردة فى قانون قمع التدليس والغش وقوانين غش الأغذية الأخرى وملاحقة مرتكبى هذه الجرائم لتطبيق العقوبات عليهم ، وأوصت بضرورة تضافر كافة الأجهزة المعنية فى الدولة حكومية وغير حكومية لتحقيق حماية المستهلك فضلاً عن ضمان تأكيد وتنفيذ العقوبات الواردة فى قوانين غش الأغذية السابق الإشارة إليها وإصابة مرتكبى هذه الجرائم فى أنفسهم وأموالهم .

كما جاءت دراسات وتقارير وتحقيقات أخرى فى هذا الصدد لتشير إلى تلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتؤكد على وجودها بالمجتمع المصرى . (٨)

وقد استفاد الباحث من خلال إطلاعه ودراسته لنتائج تلك الدراسات ، وكذلك التقارير والتحقيقات الصادرة فى هذا الشأن فى التوصل إلى بعض من تلك القضايا مثل: قضية البطالة / التشغيل ، الفقر ، الغش التجارى ،غلاء الأسعار ،ضعف الأجور والمرتبات (الدخول) ، الفساد ، وجرائم السرقة ، والرشوة ، والتزوير ، والقضايا ذات الأفعال التى يقع من يؤديها فى مخاطر أخرى مثل(التوقيع على بياض ،على إيصالات أمانة / خيانة الأمانة ،شيكات بدون رصيد) ، وارتفاع معدلات العنوسة ، الطلاق ، الزواج العرفى ، الخلع ، ظاهرة أطفال الشوارع .

ومن منطلق أن الفرد يكتسب قيمه ومثله العليا واتجاهاته من المجتمع الذى يعيش فيه وفقاً لعملية تفاعليه تتم بينه وبين ذلك المجتمع فإنه لابد من وجود منبهات تدعوه إلى الانتباه والتفكير بأسلوب منظم يجعله يتفاعل مع ذلك المجتمع ومن ثم يحول اتجاهه من اتجاه سلبى إلى اتجاه إيجابى (٢٢) . ولن يحدث هذا إلا إذا توافر لديه معلومات ثقافية حقوقية كمنبهات تجعله مشاركاً فى المجتمع وذو اتجاه إيجابى نحو التفاعل مع قضاياه التى يشعر ويحس بها .

إننا وبحق فى حاجة إلى تربية قانونية وثقافة قانونية تجاه مواجهة قضايانا ومشكلاتنا الحياتية الاقتصادية منها والاجتماعية ، تربية وثقافة تجعلنا نقف عند حدود الحق والواجب لنفهم متى نسير ونخطو خطوات ونتخذ قرارات قانونية سليمة ، ومتى نقف عند حد يجعلنا لانقع فى المساءلة ، فاذا ما توافرت تلك الثقافة وتلك التربية فإننا لن نشعر بأن القانون يمثل قيداً على حرياتنا الشخصية بل هو وقاية وحماية للحقوق . ولأن البرامج والمناهج المتصلة بالتربية القانونية والثقافة القانونية تعطينا فهماً وتقديراً للقانون وللنظام القانونى فى مواجهة الحقوق والمسئوليات كمواطنين مشاركين فى المجتمع وأصحاب اتجاهات إيجابية نحوه (٦٣). فإننا جميعاً فى أمس الحاجة لدراستها والتعرض لمحتواها .

وحول واقع اهتمام الدول النامية والمتقدمة بتقديم الثقافة القانونية بمناهجها وبرامجها الدراسية تشير العديد من الأدبيات والكتابات ونتائج الدراسات إلى وجود تدنى وقصور فى تقديم تلك البرامج للطلاب .وفيما يلى عرض لهذا الواقع ببعض هذه الدول .

* فى مصر :

جاءت العديد من الدراسات لتؤكد على أهمية وجود برامج تعليمية ومناهج دراسية تهتم بالثقافة القانونية لتعديل اتجاهات الطلاب ونشر الوعى القانونى لديهم بمراحل التعليم المختلفة ومنها :

١- دراسة عبد الرحمن العيسوى ١٩٩٢ (٢١):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على اتجاه الشباب الجامعى نحو القانون حيث قام باختيار مائة طالب وطالبة من طلاب جامعة الإسكندرية قام بتطبيق الدراسة عليهم وتوصل من خلالها إلى وجود اتجاه إيجابى لدى عينة البحث نحو القانون ودوره كقوة للضبط الاجتماعى . وجاءت اتجاهات الطالبات الإناث أكثر إيجابية من الذكور .

٢- دراسة أحمد محمود ١٩٩٣ (٥):

والتى هدفت إلى إلقاء الضوء على الأمن والقانون من زاوية تربوية وفى إطار نظرى تحليلى يقف عند حد معرفة دور التربية فى نشر الوعى القانونى بين المواطنين واستتباب الأمن واستقرار المجتمعات ، وتوصلت إلى أن هناك قصوراً كبيراً فى دور الأسرة ومؤسسات التعليم وأجهزة الإعلام فى نشر الوعى القانونى ، وأن على مؤسسات التعليم وضع المناهج الدراسية والبرامج التعليمية التى تساعد فى تشكيل شخصيات المتعلمين على الوجه المطلوب وأوصت بضرورة تخطيط تلك البرامج بحيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحاجات المجتمع الأمنية والقانونية.

٣- دراسة فاطمة حسن ، وسهير حوالة ١٩٩٥ (٣٣):

والتى هدفت إلى التعرف على الوعى بالثقافة القانونية لعينة من بعض أفراد المجتمع وذلك من خلال إلمامهم المعرفى بالحقوق والواجبات التى يتناولها الدستور المصرى وعلاقته بمتغيرات الجنس والتعليم والسن والخبرة القانونية ، وتمثلت أداة الدراسة فى استبيان مكون من ٤٠ عبارة طبق على عينة من المواطنين بالإسكندرية بلغت ٢٠٠ فرد تم اختيارهم بطريقة عشوائية من بين أفراد تتراوح أعمارهم من ١٨ إلى ٥٠ عاماً وتوصلت الدراسة إلى تدنى مستوى الإلمام المعرفى بصفة عامة لأفراد العينة بحقوقهم وواجباتهم الواردة بالدستور، وأرجعت ذلك إلى عدم اهتمام المؤسسات النظامية بتقديم المعرفة القانونية (الحقوق والواجبات) للطلاب فى المدارس والجامعات ، علاوة على تدنى الإلمام المعرفى بالحقوق المدنية السياسية مثل المساهمة فى حكم الدولة كالانتخاب والترشيح وموعد انعقاد مجلس الشعب وحرية الإقامة والتنقل واستخراج رخصة قيادة واستخدام المركبات ... إلخ ، وأوصت بضرورة تقديم برامج ثقافية قانونية لتوعية المواطن المصرى فيما يتعلق بحقوقه وواجباته وفقاً للدستور الدائم على أن تنطلق فلسفة هذه البرامج وأهدافها من واقع المجتمع المصرى .

٤- دراسة حسام الدين حسين ١٩٩٥ (١٤):

والتى هدفت إلى تحديد المفاهيم الأساسية التى تشكل جوهر الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية واستخدامها فى بناء نموذج مقترح لوحدة دراسية جاءت تحت عنوان " القانون بين المفهوم والتطور وتفسير القواعد " وتضمنت الوحدة أنشطة تمهيدية وأساسية وختامية وقدمت عدداً من المقترحات تمثلت فى أهمية عمل محتويات خاصة بالموضوعات القانونية لطلاب التعليم الثانوى لتمثل مقررا جديدا فى الثقافة القانونية مع العمل على إثراء برامج إعداد المعلم بكليات التربية بالموضوعات القانونية وهذا ماتهدف إليه الدراسة الحالية من بين أهدافها .

٥- أما دراسة محمد عطوة وعاطف بدوى ١٩٩٦ (٤٤):

فقد هدفت إلى التعرف على الواقع الحالى لمدى إلمام ووعى معلمى المستقبل ببعض مسئولياتهم القانونية المرتبطة بممارسة التدريس الفعلى بالمدارس والمتمثلة فى حقوقهم وواجباتهم كما وردت بالقانون والدستور المصرى ، وللتحقق من ذلك قام الباحثان باستخدام كل من الاختبار التحصيلى ومقياس الوعى ببعض هذه المسئوليات وكشفت الدراسة عن وجود قصور واضح فى بعض الجوانب المتصلة ببرامج إعداد المعلمين بكلية التربية ، وأوصت بضرورة تضمين مفاهيم وقواعد التربية القانونية فى برامج إعداد المعلمين وذلك فى صورة مقررات دراسية تسعى إلى تنمية المفاهيم والقواعد القانونية الأساسية التى تهم المعلمين فى بناء برامج تعليمية أخرى للمسئوليات التى لم يتضمنها البرنامج .

٦ - دراسة والى عبد الرحمن ٢٠٠٠ (٥٥):

جاءت الدراسة كمحاولة لمعالجة إحدى المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى والمتمثلة

فى اللامبالاة وعدم الالتزام بالقانون وذلك من خلال تضمين المبادئ القانونية فى مناهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسى وقام الباحث بإعداد قائمة بتلك المبادئ القانونية الواجب تنميتها لدى التلاميذ عينة البحث التى بلغت ٤٩ تلميذاً ، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها ضرورة اهتمام جميع المناهج الدراسية بفكرة التربية القانونية بما يتناسب مع محتوى كل مادة على حدة ، مع ضرورة اهتمام القائمين على تخطيط المناهج وتصميمها بربط ما يدرسه التلاميذ بالواقع الذى يعيشون فيه حتى يشعر التلاميذ بقيمة ما يتعلمونه داخل الفصل .

أما مصطفى الضمرانى ٢٠٠٤ (٤٧): فيرى أهمية أن يكون لدى المواطن الحد الأدنى من العلم بالقوانين كثقافة قانونية ويقترح إدخال مادة الثقافة القانونية ضمن برامج التعليم ما قبل الجامعى بحيث تتناول المفاهيم والمبادئ والقواعد الأساسية للقانون مثل " المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته ، والعقد شريعة المتعاقدين " علاوة على إظهار حقوق الإنسان وواجباته .

ويتفق عبد الفتاح خضر ٢٠٠٦ (٢٦): مع ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة مشيرا إلى أن هناك ضعفاً فى الوعى القانونى والثقافة القانونية لدى نسبة كبيرة من المواطنين ليست قاصرة على الأميين من أفراد الشعب فقط بل تشمل قطاعاً عريضاً من المتعلمين المتخرجين فى مختلف المدارس والمعاهد والجامعات خاصة فيما يتعلق بالعقود وأنواعها وآثارها كعقد الزواج والبيع والإيجار ، والطلاق بأنواعه ، والخلع ، وآثار كل منهما ، ومحاكم الأسرة ، وأنواع المحاكم ، والحكم الإبتدائى والحكم النهائى ،.... إلخ من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الجوانب القانونية الهامة التى يجب أن يكون الجميع على علم ودراية بها.

* أما فى سوريا :

فتشير رهادة عبدوش ٢٠٠٥ (١٧): إلى افتقار المناهج الدراسية إلى مادة القانون التى يحتاجها كل إنسان فى حياته العملية والاجتماعية لأنها تعرفه بحقوقه وواجباته وتحميه من الوقوع فى مشاكل كان يمكنه تجاوزها لو أنه تسلح بالمعرفة القانونية المناسبة وليس أدل على ذلك من جولة قصيرة فى صفوف التلاميذ لنتلمس مدى عدم معرفتهم بأبسط الأمور القانونية كمعرفة ماهو سن الرشد مثلا ؟ ونتساءل كيف لهم أن يتجنبوا الوقوع تحت رحمة القاعدة القانونية التى تقول " القانون لا يحمى المغفلين ؟ " .

وفى نفس الشأن توضح ناريمان الزير ٢٠٠٥ (٥٤): من خلال وقائع لمستها فى عملها كمحامية عن جهل عدد كبير من المواطنين على اختلاف ثقافتهم بأساسيات قانونية كانت سببا فى وقوعهم فى مشاكل عديدة كان يمكنهم تجنبها لو أنهم حظوا بمستوى عادى من الثقافة القانونية فمثلا: بعض النساء يوقعن عقد مخالعة يتضمن الإبراء من الحقوق الزوجية كافة دون علمهن بالنتائج علما بأن الإبراء وتبادل الألفاظ يمنع الزوجة من المطالبة بجميع حقوقها ويضمن ذلك حقها بفك المخالعة ، كذلك الأمر عند كتابة عقد الزواج ، وتعديل مبلغ المهر أو صك الزواج وأهمية إتمامها أمام القاضى الشرعى ، كذلك الحال بالنسبة للقضاء المدنى مثل التوقيع على بياض أو البيع والتنازل ، والتستر على مجرم أو إخفائه أو التدخل بجرم أو التحريض عليه فهى جميعا جرائم تفرض على مرتكبها عقوبات جنائية مختلفة ، وهذا كله جهل نلمسه يومياً فى حياتنا يدعونا إلى محو أمية قانونية تشمل المجتمع كله .

وتضيف ليلى محمد ٢٠٠٥ (٣٨): إن تدريس القانون هام جداً لكونه يعد ضمن المفاهيم التجديدية المقترحة فى المناهج الدراسية لما لها من أهمية فى حياة الفرد الذى يفترض أن يكون واعيا لمحيطه ولأفراد مجتمعه ومتكيفا مع بيئته عارفاً بحقوقه وواجباته .

* وفى الإمارات العربية المتحدة :

جاء فى دراسة قامت بها إدارة الخدمة الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم بأبو ظبى ١٩٩٩ (٥٧) حول الوعى الأمنى للطلاب ودوره فى الحد من الجرائم توصلت إلى ضعف الوعى لديهم وأشارت إلى اهمية وجود مناهج تعليمية ذات معايير وقيم مجتمعية عربية وإسلامية تسهم فى تشكيل شخصية الطلاب وتخدم المجتمع فى تأهيل أفراده للعيش الجماعى وأوصت بالبعد عن مناهج التعليم التى تفد إلينا من الغرب إلا أنها دعت إلى أهمية وجود توازن بين المعطيات الايجابية لحضارات الآخرين

والاستفادة منها فى مقابل حضارتنا العربية والإسلامية ، كما ركزت أيضاً على أهمية تطوير أساليب التدريس والتركيز على استخدام أسلوب الحوار والمشاركة والتحليل ولعب الأدوار مع البعد عن أسلوب الإلقاء والتلقين لجعل الموقف التعليمى مكسباً للقيم والمثل الأخلاقية والاجتماعية .

كما هدفت دراسة عاكف صوفان ٢٠٠٠(٢٠): إلى تعرف أبعاد المؤسسات التعليمية ودور المناهج الدراسية فى نشر الوعى الأمنى لدى النشء بالوطن العربى ، وتقييم دور تلك المناهج فى المراحل التعليمية المختلفة فى عملية التوعية الأمنية وصولاً إلى حلول عملية باقتراح برامج تسهم فى نشر الوعى الأمنى فى المراحل الدراسية المختلفة ،وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور فى تناول المناهج الدراسية بدءا من مرحلة رياض الأطفال ومروراً بالمرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية للثقافة الأمنية والوعى الأمنى ، وأوصت بضرورة إدخال مادة الثقافة القانونية الأمنية بالمقررات الدراسية من خلال اختيار أهم الموضوعات الخاصة بها وتقديمها للطلاب كل فى المرحلة الدراسية الخاصة به ، على أن يقوم بإعدادها لجنة من ذوى الكفاءات بإدارة التخطيط والتأهيل وأقسام العلاقات العامة بوزارة الداخلية بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم ووضعها فى كتيبات كل منها يتناول موضوعاً محدداً ثم توزع على المدارس بعد اعتمادها وطباعتها .

* وفى السعودية :

جاء ضمن منتديات البطالة أنه على الرغم من أن الثقافة القانونية قد أصبحت عنصرا مهما فى الحياة اليومية لكل سعودى من أجل أن يتعرف على ماله من حقوق وما عليه من التزامات حتى لا يقع فى إشكاليات قانونية إلا أنه من الملاحظ أن الوعى القانونى لدى المجتمع السعودى لا يرقى إلى المستوى المطلوب ومن ثم فالأمر يتطلب إعادة النظر فى الأنظمة المختلفة بالمملكة العربية السعودية لتعنى بالمسائل القانونية ليتعلمها المواطن السعودى ويكون على علم ودراية بها (٤٢) .

ويشير عمر أبو بكر وآخرين ٢٠٠٤ (٣١): إلى أنه على الرغم من أهمية الثقافة القانونية لحياة الإنسان فى أى مجتمع وأنها من أحد الأسلحة الوقائية إلا أن المجتمع السعودى مازال جاهلاً بها إلى حد كبير ولم يتهيأ لها بعد أو يدرك أهميتها بما يكفى.

أما عبد المحسن الرشود ٢٠٠٤ (٢٧): فيلقى باللوم على أجهزة كثيرة فى عدم قيامها بدورها فى التنوير القانونى منها وزارة التربية والتعليم ، والتعليم العالى الأمر الذى جعل هذه الثقافة غائبة عن المواطن السعودى .

ويضيف محمد السهلى ٢٠٠٦ (٤٥): إلى ماسبق بقوله إننا فى حاجة إلى وجود ثقافة قانونية تعبرعن فكرة الحق والواجب ولعل أهم وسيلة لنشر هذه الثقافة هو التعليم بمراحله المختلفة ،فتضمين هذه الثقافة فى المناهج الدراسية بدءاً من المراحل العمرية الصغرى يجعل النشء يتشرب مضمون هذه الثقافة القانونية منذ نعومة أظافرهم ثم يتدرجون فى تعلمها وبأسلوب مبسط يتناسب مع كل مرحلة زمنية ويستطرد قائلاً أنه حتى الكثيرين من خريجى الجامعات يفتقدون الحد الأدنى المطلوب للثقافة القانونية اللازمة لفهم حقوقهم وواجباتهم بل وحتى الأساسية منها .

* وفى البحرين

جاء على المستوى الرسمى ضمن خطاب ملك البحرين ٢٠٠٤ (٣٧): ما يشير إلى أهمية توافر الثقافة القانونية لدى المواطن البحرينى مؤكداً على ضرورة تعزيز ثقافة القانون بصفة عامة فى مختلف المجالات بحيث يترسخ الوعى القانونى اللازم لدى المواطنين والمسئولين فيعرف ذى حق حقه على الصعيدين العام والخاص وتتوضح الحقوق والواجبات وكذلك المسئوليات فى مختلف القوانين السارية .

أما عبد الهادى مرهون ٢٠٠٥(٢٩): فقد انتقد دور الأجهزة الإعلامية فى نشر الثقافة القانونية وعلى وجه الخصوص التلفزيون بقوله : أن هناك الكثير من المزايا والحقوق التى تخص المواطن البحرينى والتى تتضمنها القوانين وهو فى الحقيقة لا يعلمها ولا يدرك أهميتها بالنسبة له ،فالدستور البحرينى والميثاق الوطنى والكثير من القوانين تتضمن هذه المزايا والحقوق التى يجب على المواطن أن يلم بها ، كما أن هذه القوانين بها الكثير من الالتزامات والواجبات تجاه الآخرين وتجاه المجتمع والوطن وعلى المواطن أن يعرفها ولو بشكل مبسط ويسير، ويضيف أن الكثير من

المواطنين يجهلون حقوقهم التى تنص عليها قوانين الخدمة المدنية وقوانين التقاعد ، وقواعد المرور، والجوازات وغيرها من القوانين وحمل مسئولية عدم توافر الثقافة القانونية لدى المواطن البحرينى لجهات ومؤسسات عديدة وركز على أهمية وجود البرامج الحوارية والندوات العلمية وورش العمل والمؤتمرات التى من شأنها نشر الثقافة القانونية وتبسيطها للمواطنين .

أما يوسف زينل ٢٠٠٥ (٦٠): فقد اتفق مع مرهون بقوله:إن الثقافة القانونية مهمة جداً ومطلوبة للمواطنين ويرى أن الثقافة تعنى الوعى وهى مجموعة المفاهيم والمبادئ التى يجب على الأفراد أن يكونوا على علم ولو بالحد الأدنى منها ،وحمل المسئولية على وزارة التربية والتعليم مشيرا إلى دورها الهام فى نشرالثقافة القانونية منذ الصغر وأنه على رياض الأطفال والمدارس وضع مناهج مناسبة تتناسب مع مستويات التلاميذ الثقافية تستطيع من خلالها زيادة الوعى القانونى لديهم

* أما فى عمان :

فيوضح على بن راشد المطاعنى ٢٠٠٦(٣٠): أن الثقافة القانونية فى عمان معدومة ، ويضيف أنه فى ظل دولة المؤسسات والقانون وبعد إقرار قانون السلطة القضائية وتشعب الأطر القانونية وفق تعدد الأنظمة وطبيعة مجالات العمل التى تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة المختلفة أو علاقة الأفراد بعضهم ببعض فان من الأهمية توعية المجتمع بما تتضمنه هذه القوانين من حقوق وواجبات وجزاءات وذلك فى إطار تدعيم الثقافة القانونية التى تكاد تكون معدومة بين العامة باختلاف طوائفهم إلا ما ندر، ويستطرد قائلاً أن نشر الثقافة القانونية مسئولية لاتقل أهمية عن الجهود التى تبذلها الحكومة فى أداء رسالتها ودورها فى خدمة المجتمع وعلى كل الجهات الحكومية دو رهام فى تدعيم الثقافة القانونية حتى يعم الأمن والعدل فى جانب من أهم الجوانب المنظمة لحياة الأفراد وعلاقتهم بالمؤسسات والمجتمع .

* وفى الأردن :

حيث عمدت الحكومة الأردنية إلى السعى لنشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع الأردنى خاصة المرأة الأردنية وقامت بإعداد عدة برامج للثقافة القانونية بدأت عام ١٩٩٣ لرفع الوعى العام لهن وإمدادهن بالمعلومات والمعارف القانونية تجاه ما يواجههن بالمجتمع وذلك من خلال تدريبهن على الموضوعات القانونية اللازمة لهن وجاءت المادة العلمية التى تم تغطيتها فى تلك البرامج لتدور حول : مقدمة عن القانون ، النساء وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين ، إجراءات المحاكمة ، الحقوق العامة ، الحقوق السياسية للمرأة ، المرأة والجريمة ، الحقوق المدنية ، قواعد التجارة ، قانون التملك والتأجير ، النساء والأمان الاجتماعى ، النساء والاتفاقات الدولية والعربية ، وشارك فى تنفيذ هذه البرامج عدد من المحامين المتخصصين وبلغ عدد النساء المشاركات فى كل برنامج ٢٥ امرأة أردنية (٦٦).

ولكن على الرغم من اهتمام الحكومة الأردنية بمحاولة نشر الثقافة القانونية من خلال تلك البرامج إلا أن وثيقة المرأة الأردنية جاءت لتشير إلى أهمية التوعية القانونية لجميع قطاعات الشعب خاصة الشباب منهم حيث يمثلون قطاعاً كبيراً من المواطنين بالمجتمع وعدم اقتصارها على النساء ومن ثم فهى تتبنى التوجه إلى تدريس مبادئ علم القانون لمختلف المراحل الدراسية وإدماج مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان فى المناهج الدراسية ونشر الوعى بأحكام القانون الذى يجهله الكثير من المواطنين لتدعيم التربية القانونية والثقافة القانونية لديهم (٥٦).

* وأخيراً فى لبنان :

يشير عبد الحسين شعبان ٢٠٠١ (٢٨): إلى أن موضوع ثقافة حقوق الإنسان سيظل أحد المواضيع الأساسية التى بحاجة إلى إعمال الجهد والفكر وابتداع أساليب جديدة لنشرها وترويجها وتعزيزها ليس على صعيد النخب السياسية والثقافية والفكرية وحسب بل على صعيد المواطن العادى فى المدرسة والجامعة والحقل والمصنع والوظيفة الأهلية والحكومية بحيث تغدو فى متناول الجميع وعلى علم ودراية بها حتى يمكنه حماية حقوقه وتعزيز حرياته الأساسية والدفاع عنها ضد أى انتهاك أو تجاوز .

أما في الدول المتقدمة فنلحظ اهتماما ورعاية كبيرة بتقديم الثقافة القانونية حيث تقدم البرامج ذات الصلة بها على النحو التالى :

برامج قسم التربية بولاية فلوريدا : (٦٥)

البرنامج الأول :

*إسم المقرر : دراسات قانونية

*رقم المقرر : ٢١٠٦٣٥٠

يقع هذا البرنامج ضمن برامج الدراسات الاجتماعية التى يخضع لدراستها الطلاب تحت مسمى دراسات قانونية تهدف إلى تعريف الطلاب بالنظام القانونى الأمريكى الذى يمثل أساسا يجب عليهم تنفيذه والالتزام به بدقة ، كما يهدف أيضاً إلى تمكين الطلاب من دراسة تلك القوانين وتوظيفها فى حياتهم لكونها تمدهم بمعلومات ومقدمات أساسية عن إجراءات العدالة ذات الصلة بالحياة المدنية وتلك المرتبطة بالإجراءات الجنائية ويحتوى هذا المقرر على العديد من الموضوعات التى جاءت على النحو التالى : الحاجة إلى القانون ، أسس النظام القانونى ، القانون المدنى والجنائى ، محاكم الأحداث والكبار ، قانون المستهلك ، أسباب الجريمة وكيفية ملاحقة مرتكبيها ، الحقوق والمسئوليات الفردية ، فرص العمل المناسبة وفقاً للنظام القانونى.

البرنامج الثانى :

*اسم المقرر : الدراسات القانونية الشاملة

*رقم المقرر : ٢١٠٦٣٧٠

ويهدف هذا المقررإلى تقديم تحليل للمكونات والعمليات المشتركة فى النظام القانونى الأمريكى أى يقدم للطلاب تحليلات ودراسات شاملة لنظم العدالة المرتبطة بالقانون المدنى والجنائى ، ويحتوى هذا المقررعلى عدد آخر من الموضوعات القانونية هى:خلفية تاريخية عن القانون الأمريكى،القانون المدنى والجنائى ،القيم الاجتماعية وموقعها ووضعها داخل القانون،أسباب الجريمة وملاحقة مرتكبيها،المقارنة بين نظم العدالة للكباروالأحداث،مغزى وأهمية وثيقة الحقوق فى القانون الأمريكى،قانون المستهلك،الحقوق والواجبات فى القانون،العلاقة بين الخصوم فىالفقه الأمريكى .

البرنامج الثالث :

*اسم المقرر : النظم القانونية والمفاهيم

*رقم المقرر : ٢١٠٦٣٨٠

ويهدف هذا المقرر إلى تعريف الطلاب بالنظام القانونى الأمريكى والطبيعة الخاصة بالحقوق المسموح بها داخل الولايات ، وكذلك المفاهيم والمبادئ وتطبيقاتها فى الولايات من خلال تعريفهم بالحالات المختلفة المتصلة بتلك الحقوق ،ويتضمن هذا المقرر العديد من الموضوعات التى جاءت على النحو التالى : الحاجة إلى القانون ،أسس النظام القانونى الأمريكى،تأصيل الحقوق والواجبات ، حالات عملية متصلة بالحقوق الفردية ، الأدوار المتصلة بالحقوق الفردية فى نظام العدالة .

وفى ذات الولاية أيضاً (٦٨) : توجد مؤسسة متخصصة فى التربية القانونية منوط بها توفير المواد ذات الصلة بالدروس والمناهج القانونية المختلفة لكل من مراحل التعليم الابتدائى والثانوى ، وتعمل هذه المؤسسة على توفير المداخل والأشكال والفرص المناسبة لتنفيذ الدروس التى تم إعدادها فى شكل موديولات تعليمية تدور حول التنمية المهنية ، أنشطة المحاكم الابتدائية ، تقييم السياسة العامة ، دروس القانون اليومية الحياتية ، وتؤكد هذه المؤسسة على أهمية استخدام المداخل والتكتيكات المناسبة التى تسهم بلاشك فى التأثير على مستوى التحصيل لدى الطلاب ، وعلى مهاراتهم واتجاهاتهم وفقاً لتطبيقات وممارسات تسهم فى تنمية الجوانب العقلية لدى هؤلاء الطلاب بالمدرسة حيث يتم :

١ -التركيز على المعارف والمهارات الضرورية ذات الصلة بالتربية القانونية .

٢ -اختيار وتقديم المواد التى تدعوا إلى التفكير العقلى .

٣ -توفير الجرعة المناسبة من المعارف والمهارات القانونية .

٤ - استخدام استراتيجيات تدريسية فردية نشطة .

د ـ ابتكار فرص مناسبة متكررة للطلاب للتفاعل مع أقرانهم فى المجتمع .
٦ ـ تفعيل النشاط داخل المدرسة .
٧ ـ توفير شبكة المعلومات العالمية للمعلمين للاضطلاع والاستزادة حول التربية القانونية.

أما فى ولاية كاليفورنيا :(٧١)

توجد مدرسة وتير للقانون وهى إحدى المدارس المتخصصة التى تقدم لطلابها برامج قانونية متخصصة تعينهم على العمل والانتداب بالمؤسسات والاتحادات الأمريكية القانونية حيث تقدم إليهم البرامج الخاصة بكيفية تلخيص وكتابة المدونات القانونية ، والمختصرات والملخصات الخاصة بالقضايا ، وطرق التحليل القانونى لها ، وفى تلك المدرسة أيضاً ومن خلال ورش العمل يتدرب الطلاب على كيفية كتابة أفضل مقالة قانونية ، كذلك يقفون على أفضل الطرق المناسبة للكتابة القانونية ويتم ذلك من خلال إمدادهم وتزويدهم بالعديد من التطبيقات التى تشجعهم على المشاركة فى هذا العمل وبذلك تكون المدرسة قد وفرت لهم بداية صحية وإعداد حقيقى لانتدابهم والتحاقهم بالعمل فى الجهات القانونية بالولاية .

وفى ولاية جورجيا : (٦٢)

حيث يوجد معهد كارل فينسن الحكومى التابع للولاية ذلك المعهد الذى يهتم بتوفير المواد والبرامج الخاصة بتدريب المعلمين لتدعيمهم وتقويتهم ليصبحوا قادرين على تدريس مادة القانون العام والخاص بمدارس الولاية أثناء الخدمة وذلك كجزء من التربية القانونية التى يتم تحريرها ونشرها بطبعات مختلفة عن قانون الولاية وتقديمها بلغات مختلفة .

وفى ولاية ميرلاند : (٦١)

توجد برامج التربية القانونية بمدارس الولاية العامة والخاصة منذ عام ١٩٧٥ ويتم الترويج لها والتعريف بها بين الطلاب ، وتحرص مدارس الولاية على تقديم البرامج المطورة لطلابها بصفة مستمرة وتوفر لهم الفرص المناسبة كى يتعلموا كيف أن للقانون دوراً هاماً فى حياتهم ومن ثم يجب عليم أن يفهموه لغرس المواطنة لديهم ، وتدار تلك البرامج وتطور بواسطة مركز تربوى مهنى متخصص فى التطوير والتدريب لا يهدف للربح به عدد كاف من الموظفين الذين يمثلون قطاعات مختلفة من المجتمع يعملون كمتحدثين ومستشارين بالولاية .

أما فى انجلترا : (٦٧)

فتوجد برامج التنمية القانونية التى يتم تصميمها فى شكل مقررات دراسية وأخرى تدريبية ذات صلة بمجالات عديدة هامة بالمملكة المتحدة تهدف من وراء ذلك إلى إعداد الطلاب والمتدربين إعدادا نظرياً وآخر مهارياً ومهنياً للعمل بالعديد من المجالات الوظيفية كمحامين ويلتحق الدارس أو المتدرب بالبرنامج لمدة ١٢شهرمنها ستة أشهر فى قسم التنفيذ الجبرى لتلقى المعلومات والمعارف القانونية ،والستة أشهر الأخرى للتطبيق بالميدان كل حسب قانون الولاية الخاصة به .

وفى جامعة كانبيرا باستراليا : (٧٠)

كان للثقافة القانونية نصيباً كبيراً إذ تقدم الجامعة ثقافة قانونية متخصصة ذات صلة بالمهن فى ست وحدات دراسية يتم تدريس كل منها بواقع ثلاث ساعات أسبوعياً وتبدأ هذه الوحدات بتقديم نظرة عامة حول المبادئ القانونية وتطبيقاتها فى محيط العمل والمهن ثم يتوالى عرض باقى الموضوعات الخاصة بها ، حيث يتعرف الطلاب على تطور القانون وتغيره من آن لآخر ، وكيف أن القرارات القانونية تصنع وتفرض بالقوة من جهة فى مقابل معالجة وحماية الحقوق من جهة أخرى . وكيف أن القانون يشكل أو يؤثر على المواطنين فى أعمالهم وبيناتهم العائلية ، هذا إلى جانب موضوعات أخرى مثل الحقوق الفردية السرية للشخص ، والمسئولية القانونية المهنية ، قانون الشركات ، الضمانات وحقوق الشركاء ، حقوق العاملين والمنازعات فيما بينهم ، والالتزام الضريبى ، إن هذه الوحدات جميعها تهدف إلى تنمية المفاهيم القانونية وثيقة الصلة بالمهنة لدى الطلاب للاستفادة منها عند الالتحاق بالوظائف والمهن المختلفة بعد التخرج .

أما فى التشيك (٦٩) :

فقد جاءت برامج الثقافة القانونية التشيكية بغرض تزويد الطلاب بالمعلومات اللازمة لهم لفهم

البيئة القانونية التشيكية آخذين فى اعتبارهم الخلفية الثقافية والاجتماعية والتاريخية واحتوت البرامج المقدمة للطلاب عدة موضوعات اشتملت على : مقدمة فى الثقافة القانونية التشيكية ، تاريخ القانون التشيكى ، فلسفة القانون التشيكى ، التعريف بالمذهب القانونى الرسمى للولاية ، الرفاهية فى بيئة قانونية تشيكية ، النظام القانونى التشيكى مقارنة بالاتحاد الأوربى والأنظمة الإنجليزية والأمريكية ، المصادر المادية والرسمية فى القانون التشيكى ، مقدمة عن توزيع السلطات والمهن القانونية التشيكية ، العمليات والتقنيات فى مجلس تشيكى حديث ، الدستور والشرعية ، نظام المؤسسات القضائية التشيكية ، حماية المؤسسات وحقوق الإنسان ، الأخلاق والمهن القانونية ، القانون التشيكى والمجتمع .

مما سبق يتضح التدنى والقصور فى تقديم برامج الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الحياتية المجتمعية للطلاب بمراحل التعليم سواء قبل الجامعى أو(الجامعى موضوع البحث) بمصر على عكس ما هو موجود من عناية واهتمام بتقديم تلك البرامج بالدول المتقدمة الأمر الذى يمثل أحد دواعى إجراء البحث الحالى ، علاوة على أنه لم تجر فى حدود علم الباحث دراسة سابقة تناولت الربط بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية الحياتية المعاشة التى يشعر بها أفراد المجتمع ويحسونها بصفة يومية وبين جوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بكيفية التعامل معها لكونها تمثل أحد الضوابط الهامة التى تقى الأفراد وتحميهم من الوقوع فى الأخطاء ومن ثم تعرضهم لتطبيق القاعدة القانونية عليهم .

ولمزيد من الوقوف على مشكلة البحث قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مفتوحة (*) مع بعض المتخصصين فى القانون من أساتذة كلية الحقوق ، وقضاة ، ومحامون ، وأساتذة متخصصون بكلية الخدمة الاجتماعية ، وأساتذة من كلية التجارة قسم اقتصاد ، وأساتذة المناهج وطرق التدريس بكليات التربية ، وبعض من طلاب كلية التربية جامعة حلوان ودارت المقابلة حول واقع الثقافة القانونية ببرامج التعليم الجامعى ، وهل نحن فى حاجة إلى تقديم ثقافة قانونية بسيطة ذات صلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الحياتية المعاشة للطلاب بالجامعة لمواجهة تلك القضايا والتعامل معها ؟ وانعكاس ذلك على سلوكهم وتصرفاتهم أثناء تواجدهم بالدراسة أو بعد التخرج ؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فما التصور الذى يجب أن تكون عليه أو الشكل الذى تقدم فى ضوئه ؟ وجاءت الردود على النحو التالى :

- أفاد أساتذة القانون أن هناك اهتماماً كبيراً لدى العديد من دول العالم حول تقديم المبادئ والمفاهيم القانونية وما تحتويه من معارف ومعلومات عامة ومتخصصة للطلاب بمراحل التعليم المختلفة كل حسب المرحلة التعليمية الخاصة به إيماناً من المسئولين عن التعليم بتلك الدول أن القانون يمثل الترمومتر الذى يضبط إيقاع الحياة ومن يجهله دائما ما يقع تحت طائلته ، وبالتالى على الجميع التعرف عليه وعلى المخاطر التى يمكن التعرض لها والوقوع فيها إزاء تصرفات تنم عن عدم وعى وعلم بالقانون الأمر الذى يشير إلى أهمية تقديم المعلومات و المعارف القانونية اللازمة كجانب ثقافى للطلاب فى مراحلهم التعليمية المختلفة كوقاية لهم من الذلل والوقوع فى المشكلات التى قد تعرضهم لعقاب القانون ، وأضافوا بأنه يجب ألا يقتصر تقديم المعرفة القانونية على طلاب كليات الحقوق فقط بل يجب تقديمها كثقافة عامة لجميع الطلاب بكليات الجامعة بل والمواطنين على جميع المستويات ، فهناك ضرورة مثلا لتعرف العقود بأنواعها المختلفة من زواج وعمل وإيجار وبيع .. ومن منا لم يتعرض إليها ، ومن منا لم يستمع إلى أو يشهد قضايا أخرى يومية تؤرق المواطنين وتمثل هموماً بالنسبة لهم مثل قضايا العمل ، والطلاق ، والخلع ،والزواج العرفى ، والفساد ، والرشوة ، والنصب ، والاختلاس ، والتوقيع على شيكات بدون

(*) تمت المقابلة مع عدد ٥ من أساتذة كلية الحقوق أقسام القانون العام (قانون الاجراءات الجنائية ، القانون التجارى والبحرى ، التشريعات الاجتماعية ، ٣ قضاه ، ١٠ محامين ، ٣ أساتذة من كلية الخدمة الاجتماعية ، ٤من أساتذة الاقتصاد ، ٥ من أساتذة المناهج وطرق التدريس ، ١٠٠ طالب وطالبة بكلية التربية جامعة حلوان شعب مختلفة علمية وأدبية .

رصيد أو إيصالات أمانة أو على قائمة منقولات الزوجية وإلى أى المحاكم يلجأ..إلخ هذه كلها أمور وقضايا ومشكلات اقتصادية واجتماعية يقع فيها العامة وحتى المثقف ثقافة غير قانونية وهؤلاء جميعاً فى حاجة ماسة إلى الوقوف عندها ومعرفة موقف القانون منها.وهذا ما أشارت إليه أيضاً وأكدته البرامج والدراسات السابقة (*) .

- أما أساتذة الخدمة الاجتماعية فقد أشاروا إلى وجود العديد من القضايا المجتمعية التى تمس دقائق حياتنا ونراها ونستمع إليها وقد نتعرض إليها أو إلى البعض منها وتتمثل فى البطالة ، والفقر ، والغلاء وارتفاع الأسعار ، وارتفاع تكاليف الزواج ، وظهور ظاهرة الزواج العرفى بالجامعات وغيرها ، والخلع ، والطلاق والآثار المترتبة عليه من نفقة وخلافه ، وأطفال الشوارع ، والرشوة ،..إلخ فهذه وغيرها تمثل قضايا مجتمعية ذات بعد اقتصادى واجتماعى فى نفس الوقت وتمثل مضايقات وهموم لأفراد المجتمع ،ويختلف التعامل معها والنظر إليها وجميعها تتطلب وجود ثقافة قانونية لحسن التعامل معها ومن ثم البعد عن الأخطاء التى قد تؤدى بمرتكبيها إلى الوقوع فى المخاطر ومن ثم المساءلة القانونية التى كان من الممكن تجنبها وعدم الانزلاق إليها إذا توفرت ثقافة قانونية مناسبة لدى جميع أفراد المجتمع وحبذا لو بدأت المعرفة بها وتقديمها فى صورة مناهج دراسية مبسطة منذ مراحل التعليم الأولى وحتى انتهاء المرحلة الجامعية .

- كما أشار أساتذة الاقتصاد إلى أنه توجد علاقة ارتباطية وطيدة بين قضايا المجتمع والاقتصاد حيث قضية العمل والوظيفة العامة،والأجر المناسب،والعدالة الجزائية،والتنمية،والبطالة،والغذاء المناسب ،والمسكن المناسب،والصحة والتأمين الصحى،والتعليم ،والفقر،وغلاء الأسعار،والتعامل عن طريق الأوراق التجارية "شيكات ،كمبيالات ،إيصالات .."،والغش التجارى..إلخ من القضايا الاقتصادية ذات البعد الاجتماعى،وهذه كلها وغيرها تمثل أبعاداً مختلفة يتم التعامل معهامن الوجهة العلمية الأكاديمية داخل كليات التجارة،ومن ثم يبقى تعرف الطالب على الجوانب القانونية المرتبطة بها وبكيفية التعامل معها وفقاً لإجراءات وضوابط قانونية تمثل توعية يتم تقديمها للطلاب فى شكل ثقافة قانونية مبسطة أثناء دراسته بالجامعة يقفون من خلالها على حقوقهم وواجباتهم ويتعرفون كيفية التعامل مع تلك القضايا ومواجهتها تجنباً للوقوع فى المخاطر .

- أما أساتذة المناهج وطرق التدريس فقد جاءت ردودهم جميعاً موضحة ضرورة التكامل بين الجانب التربوى والثقافى والأكاديمى لما يقدم من برامج دراسية على أن تكون الثقافة القانونية أحد البرامج الثقافية التى يجب تقديمها للطلاب/المعلمين بالجامعات لتبصيرهم بحقوقهم وواجباتهم تجاه التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تمس شئون حياتهم ومن ثم حمايتهم من الوقوع فى تصرفات وسلوكيات خاطئة يعاقبهم عليها القانون ، وأضافوا أنهم جميعاً فى حاجة إلى تلك الثقافة القانونية التى تفيدهم فى التعرف على كيفية التصرف السليم تجاه كل ماهو متعلق بتصريف شئونهم الحياتية والمعيشية وأن الأمر سيكون أقضل بالنسبة لهم إذا ما تعرفوا عليها .

- أما ردود الطلاب فقد جاءت موافقة تماماً لآراء أساتذة التربية لكونهم يفتقدون القدرة على التعامل مع العديد من المواقف والقضايا والمشكلات الحياتية الاقتصادية والاجتماعية التى يتعرضون إليها لعدم معرفتهم بما سيترتب على تصرفاتهم نحوها من إجراءات قانونية وتمنوا لو أن هناك برامج أو مناهج دراسية تقدم إليهم المعارف والمعلومات القانونية ذات الصلة بقضايا مجتمعهم وبممارساتهم الحياتية لها وبحسن التصرف حيالها كثقافة قانونية تحميهم من الوقوع فى الأخطاء التى قد يتعرضون بسببها للمساءلة القانونية وتطبيق القانون .

* منطلقات البحث : ينطلق البحث من المنطلقات التالية :

١ - ضرورة تضمين برامج إعداد المعلم بكليات التربية جوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا المجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية) التى تمس شئون حياتهم اليومية . ويمثل عدم الإلمام بها

(*) انظر ص ص ٥ - ٧ الدراسات السابقة . والدراسات والتقارير والتحقيقات الصادرة فى هذا الشأن (مرجع رقم٨) من قائمة المراجع .

ومعرفتها مشكلات تجعلهم عرضة للوقوع فى الأخطاء ومن ثم عقاب القانون .
٢- تمكن الطالب/المعلم من جوانب الثقافة القانونية المرتبطة بقضايا مجتمعه وحقوقه وواجباته تسهم فى مساعدته على توظيفها فى المواقف الحياتية اليومية الاقتصادية والاجتماعية المعاشة بشكل سليم ومن ثم تعديل اتجاهاته وتنميتها نحو حسن التعامل مع تلك القضايا ومواجهتها .
٣- مناداة شرائح عديدة بالمجتمع من المهتمين بشئون التعليم العالى من أساتذة جامعات ومسئولين بمؤسسات مختلفة بالمجتمع وطلاب بضرورة وجود برامج للثقافة القانونية تقدمها مؤسسات التعليم العالى"كليات التربية" لطلابها لكونها أحد المؤسسات الهامة التى تسهم فى تشكيل الفرد وإعداده.

* مشكلة البحث :

فى ضوء ما سبق يتضح افتقار برامج إعداد المعلم بكلية التربية حلوان لبرامج الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية المعيشية التى تمس حياة الأفراد بالمجتمع عامة والطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان خاصة بل تكاد تكون غائبة على عكس ماهو موجود بالدول المتقدمة مما يشير إلى أهمية وجود برنامج دراسى يكشف عن تلك القضايا التى تمثل مشكلات مجتمعية ، وما يرتبط بها من جوانب توعية قانونية تساعد هؤلاء الطلاب/المعلمين على مواجهة تلك القضايا وتحميهم من الوقوع فى الأخطاء التى يعاقب عليها القانون وقياس أثره على كل من التحصيل وتنمية الاتجاهات لدى هؤلاء الطلاب/المعلمين نحو قضاياهم الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل مجالاً حيوياً هاماً يرتبط بمعيشتهم اليومية الحياتية وهذا يتطلب الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١- ما القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تؤرق أفراد المجتمع ومن ثم الطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان وتمثل مشكلات مجتمعية وهموم بالنسبة لهم .؟
٢- ما جوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بتلك القضايا والتى يجب على الطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان معرفتها لحسن التعامل معها ومن ثم عدم الوقوع فى أخطاء يعاقب عليها القانون .؟
٣- ما التصور المقترح لبرنامج فى الثقافة القانونية يتضمن تلك القضايا وجوانب الثقافة القانونية المرتبطة بها . ؟
٤- ما أثر التصور المقترح على كل من :
أ- تحصيل الطلاب/المعلمين لجوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بتلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية .؟
ب- تنمية اتجاهات الطلاب/المعلمين نحو تلك القضايا وحسن التعامل معها . ؟

* أهداف البحث وأهميته : تحددت أهداف البحث وأهميته فيما يلى :

١- أهمية الثقافة القانونية باعتبارها تمثل ضرورة ملحة أشارت إليها العديد من الدراسات والبحوث والأدبيات السابقة لتوعية الطلاب/المعلمين بقضاياهم المجتمعية المعيشية وحسن التعامل معها وفقاً لمعلومات ومعارف قانونية تحميهم من الوقوع تحت طائلة القانون .
٢- استخلاص قائمة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بحياة الطلاب/المعلمين وممارساتهم اليومية وتقديم جوانب الثقافة القانونية المرتبطة بها حتى يسهل التعامل معها .
٣- يمكن أن يفيد فى مساعدة القائمين على أمر إعداد الخطط والبرامج الدراسية الخاصة بإعداد الطلاب/المعلمين بكليات التربية عامة وكلية التربية جامعة حلوان خاصة على استكمال جانب الإعداد الثقافى لدى هؤلاء الطلاب/المعلمين بإدراج الثقافة القانونية بخططها وبرامجها الدراسية.
٤- تقديم تصور مقترح لبرنامج يتضمن تلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بها من ثقافة قانونية لازمة للطلاب/المعلمين ضمن برامج إعدادهم قبل الخدمة وقياس أثره على كل من التحصيل وتنمية الاتجاه .

* حدود البحث : تم إجراء البحث فى إطار الحدود التالية :

١- القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بحياة المواطنين عامة والطلاب/المعلمين عينة

البحث خاصة والجوانب القانونية المرتبطة بها .
٢ ـ عينة من الطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان الفرقة الرابعة تخصص تعليم تجارى ، طبيعة وكيمياء عربى{ حيث توجد شعبة أخرى ط ، ك تدرس باللغة الإنجليزية } فى العام الدراسى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لكونها مرحلة منتهية وأن الطلاب/المعلمين قد اكتسبوا العديد من المعارف والمعلومات التربوية والثقافية والأكاديمية وأوشكوا على الانتهاء من دراستهم الجامعية .
٣ ـ تجريب وحدتين من وحدات البرنامج المقترح وهما : تحرير العقود ، وقضايا ذات أفعال ومخالفات وجرائم يعاقب عليها القانون باعتبارهما أكثر الموضوعات احتكاكاً بحياة الفرد وتكاد تكون ممارسته للعديد منها أو التعرض إليها بشكل يومى .
٤ ـ استخدام الموديولات التعليمية كأحد أساليب التعلم الذاتى بواقع خمس موديولات فى الوحدة الأولى وعدد ثلاث موديولات بالوحدة الثانية من وحدات البرنامج .
٥ ـ استخدام التصميم التجريبى ذو المجموعة الواحدة .
* أدوات البحث : استعان الباحث بالأدوات التالية :
١ ـ قائمة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل مشكلات حياتية يشعر بها أفراد المجتمع وجوانب الثقافة القانونية المرتبطة بها .
٢ ـ اختبار تحصيلى لقياس الجوانب المعرفية (تذكر، فهم ، تطبيق) الممثلة لجوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية لدى الطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان .
٣ ـ مقياس اتجاهات الطلاب/المعلمين عينة البحث نحو تلك القضايا وتنميتها لديهم .
* فروض البحث : يسعى البحث الحالى إلى التحقق من صحة الفروض الآتية :
١ ـ يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطى درجات الطلاب/المعلمين " عينة البحث " فى الاختبار التحصيلى قبل وبعد تطبيق البرنامج لصالح التطبيق البعدى .
٢ ـ يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطى درجات الطلاب/المعلمين " عينة البحث " فى مقياس الاتجاهات قبل وبعد تطبيق البرنامج لصالح التطبيق البعدى .
٣ ـ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب/المعلمين"عينة البحث"بكل من شعبة التعليم التجارى،وشعبة طبيعة وكيمياء عربى بعد تدريس البرنامج فى الاختبار التحصيلى.
٤ ـ لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب/المعلمين"عينة البحث"بكل من شعبة التعليم التجارى،وشعبة طبيعة وكيمياء عربى بعد تدريس البرنامج فى مقياس الاتجاهات.
٥ ـ توجد علاقة ارتباطية موجبة بين كل من التحصيل الدراسى لجوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع ونمو الاتجاه لدى الطلاب/المعلمين نحوها .
٦ ـ يصل حجم التأثير للبرنامج المقترح إلى٨ووفقاً لمعادلة مربع إيتا(n2) فى كل من تحصيل الطلاب/المعلمين للمعارف والمعلومات القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتنمية اتجاهاتهم نحوها .
* خطوات البحث :
للإجابة عن الأسئلة التى تحددت بها مشكلة البحث والتحقق من صحة فروضها سار الباحث فى الخطوات التالية :
أولاً : تحديد القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تؤرق أفراد المجتمع وتمثل مشكلات مجتمعية وهموم بالنسبة لهم وذلك من خلال المصادر التالية :
أ ـ أخذ آراء الطلاب/المعلمين حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل مشكلات مجتمعية وهموم بالنسبة لهم يشعرون بها من خلال مقابلات مفتوحة معهم .
ب ـ أخذ آراء بعض المواطنين من عموم أفراد المجتمع بمختلف فئاته حول ما يشغل بالهم من قضايا ومشكلات مجتمعية اقتصادية واجتماعية من خلال مقابلات مفتوحة معهم .
جـ ـ أخذ آراء بعض اساتذة الجامعات من قانون ، واقتصاد ، وخدمة اجتماعية حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل مشكلات بالمجتمع المصرى ، وتمس حياة عامة المواطنين وتورقهم بصفة عامة والشباب الجامعى بصفة خاصة من خلال مقابلات مفتوحة معهم .

د- مراجعة ودراسة نتائج الدراسات والبحوث السابقة وكذلك التحقيقات والتقارير ومواقع الانترنت ذات الصلة بموضوع البحث .
هـ - إعداد قائمة مبدئية بتلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية وعرضها على مجموعة من المحكمين لضبطها علمياً والتأكد من صدقها وسلامتها .
و- إعداد الصورة النهائية للقائمة فى ضوء آراء المحكمين .
ثانياً : تحديد جوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية السابق تحديدها والتى يجب على الطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان معرفتها والوقوف عليها وذلك من خلال المصادر التالية :
أ - الإطلاع على الأدبيات القانونية ذات الصلة بموضوع البحث .
ب - مقابلة بعض أساتذة القانون بالجامعات والقضاة والمحامين .
جـ - مراجعة ودراسة نتائج الدراسات والبحوث السابقة .
د - إعداد قائمة مبدئية بجوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ودرجة أهميتها وعرضها على مجموعة من المحكمين لضبطها علمياً والتأكد من صدقها وسلامتها
هـ - إعداد الصورة النهائية للقائمة فى ضوء آراء المحكمين .
ثالثاً : بناء البرنامج المقترح فى الثقافة القانونية للطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان وذلك من خلال وضع الأهداف العامة للبرنامج ، ثم الإطار العام لمحتوى البرنامج المقترح ، طرق التدريس ، الوسائل التعليمية والأنشطة اللازمة ، وأساليب التقويم ثم عرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين فى الاقتصاد ، والقانون ، والمناهج وطرق التدريس لضبطه علميا وتحديد مدى مناسبة المحتوى وموضوعاته للطلاب/ المعلمين والحكم على صحته العلمية وصولاً إلى الصورة النهائية للبرنامج .
رابعاً : قياس أثر تدريس البرنامج المقترح فى الثقافة القانونية للطلاب/ المعلمين على مستوى هؤلاء الطلاب فى كل من الجانب المعرفى الخاص بالثقافة القانونية المتصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وتنمية الاتجاه لديهم نحو تلك القضايا وذلك من خلال مايلى :
أ - اختيار وحدتين من وحدات البرنامج المقترح وصياغتهما تفصيلياً فى ضوء قائمة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وجوانب الثقافة القانونية المتصلة بها التى تم التوصل إليها فى صورة موديولات تعليمية وعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين فى المناهج وطرق التدريس لضبطها علمياً.
ب - إعداد اختبار تحصيلى فى جوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية لقياس الجانب المعرفى لدى الطلاب/المعلمين عينة البحث وتحديد صدقه وثباته.
جـ - إعداد مقياس الاتجاه لقياس اتجاه الطلاب/المعلمين نحو القضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع وحسن التعامل معها وتحديد صدقه وثباته .
د - اختيار عينة البحث من الطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان الفرقة الرابعة تخصص تعليم تجارى ، طبيعة وكيمياء عربى لتطبيق الاختبار والمقياس عليها .
هـ - تطبيق الاختبار التحصيلى ومقياس الاتجاه قبلياً .
و- تدريس الوحدتين اللتين تم اختيارهما للطلاب/المعلمين عينة البحث .
ز- تطبيق الاختبار التحصيلى ومقياس الاتجاه بعدياً .
ح - رصد البيانات وتحليل النتائج .
ط - تقديم التوصيات والمقترحات .
* مصطلحات البحث :
١- البرنامج :
يعرفه أحمد اللقانى ، على الجمل بأنه عبارة عن مخطط عام يوضع فى وقت سابق على عمليتى التعليم والتدريب ، ويوضح الإجراءات التى يتم إتباعها ، كما يتضمن الخبرات التعليمية التى يكتسبها المتعلم مرتبة ترتيبا يتماشى مع حاجاته ومتطلباته .(٢)

ويعرف فى هذه الدراسة بأنه عبارة عن المخطط العام الذى يتضمن عدداً من الوحدات الدراسية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وجوانب الثقافة القانونية المرتبطة بها والتى تم تنظيمها بهدف إكساب الطلاب/المعلمين الحقائق والمفاهيم والمبادئ والمعلومات القانونية الخاصة بها وتنمية اتجاهاتهم نحو تلك القضايا وحسن التعامل معها .

٢ ـ الثقافة القانونية :

ويشير إليها ديفيد نيلكن بأنها إحدى الوسائل التى يمكن من خلالها وصف الإجراءات القانونية المتصلة بالسلوك والاتجاهات والمواقف الاجتماعية ، والتى تحتوى على معلومات خاصة بأنواع المؤسسات القضائية وعدد المحامين المتعاملين معها وأدوارهم علاوة على معرفة أساليب تعيين القضاة والأحكام الصادرة عنهم .(٦٤)

ويعرفها مجدى عزيز بأنها مجموعة المعارف والاتجاهات والقيم التى تساعد الفرد على فهم ودراسة التشريعات والقوانين المعمول بها خاصة وما يرتبط بحقوق الإنسان ومسئولياته فى الوقت ذاته ، وبذا يعرف الفرد ماله من حقوق وما عليه من واجبات . (٤١)

وتعرفها فاطمة عبد القادر ، سهير حواله بأنها جملة المعارف التى تشتمل على القواعد والقوانين المنظمة للحياة اليومية ، والتى يجب أن يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً فى المجتمع بهدف تعريفه بحقوقه فيمارسها وواجباته فيؤديها وذلك فى إطار فلسفة المجتمع وأهدافه.(٣٤)

أما حسام الدين حسين فيعرفها بأنها اصطلاح تعليمى تربوى يمثل إحدى مكونات الثقافة بصفة عامة وتشمل المفاهيم والاتجاهات والمهارات المتعلقة بالمشكلات القانونية ذات الأهمية الاجتماعية لأى فرد . (١٥)

ويعرفها البحث الحالى بأنها عبارة عن مجموعة المعارف والمبادئ والمفاهيم والقيم .. القانونية البسيطة ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تهم الطالب/المعلم وتتعلق بشئون حياته العملية بل وتصرفاته اليومية ويلزمه الوقوف عليها واكتسابها لكى يسلك سلوكا قانونيا سليماً تجاهها،ومن ثم يتمكن من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وفقاً لفلسفة المجتمع الذى يعيش فيه وأهدافه .

٣ ـ الاتجاه :

تعرفه ماجدة الإمام بأنه استعداد ثابت نسبياً لدى الشخص يوجهه نحو استجابات القبول أو الرفض إزاء مثير معين ، ويقاس إجرائياً بمجموعة درجات الفرد الايجابية والسلبية التى يحصل عليها . (٣٩)

ويعرفه أحمد النجدى وآخرون بأنه شعور عام نسبياً يحدد استجابات الفرد نحو موضوع معين أو قضية معينة من حيث القبول أو الرفض . (٣)

ويشير إليه مجدى عزيز بأنه عبارة عن استجابات الفرد التى تعبر عن مدركاته ، ومعتقداته ، واستعداداته السلوكية نحو بعض الموضوعات والمواقف التى تعرض عليه أو يتعرض لها بطريقة لفظية أو فى شكل إجراءات عملية . (٤٢)

ويقصد به فى البحث الحالى : الاستعداد العقلى والوجدانى الذى يحدد استجابات الطالب/المعلم وسلوكه بطريقة ثابتة إلى حد ما إزاء دراسة الجوانب القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تمس شئون حياته وتصرفاته اليومية سواء بالرفض أو القبول .

٤ ـ القضايا الاقتصادية والاجتماعية :

هى جملة الموضوعات والمشكلات المباشرة التى تمس حياة المواطن المصرى وممارساته الحياتية اليومية وتنعكس عليه فيتأثر بها وتؤثر فى ردود أفعاله وسلوكه تجاهها مثل : البطالة وعدم وجود فرص العمل ، الشفافية ، الفساد ، التنمية ، الزواج العرفى ، أطفال الشوارع ، الطلاق ، الفقر ، جرائم التزوير ، الرشوة ، تبديد منقولات الزوجية .... إلخ .

وبعد عرض التعريفات الخاصة بمصطلحات البحث الرئيسية والخروج بفكرة محددة واضحة المعالم عن تلك المصطلحات يوضح الباحث خطة السير فى بحثه منذ بداية الشعور بمشكلة البحث حتى توصياته ومقترحاته وهذه تتلخص فيما يلى :

أولا : للإجابة عن السؤال الأول وهو: ما القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تؤرق أفراد المجتمع ومن ثم الطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان وتمثل مشكلات مجتمعية وهموم بالنسبة لهم .؟ تم إجراء مايلى :

أ- أخذ آراء الطلاب/المعلمين حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل مشكلات مجتمعية وهموم بالنسبة لهم من خلال مقابلات مفتوحة معهم(*)حيث دار الحوار حول سؤال عن القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحياتية التى يشعرون بها وتؤرقهم بالمجتمع ، وجاءت ردود الطلاب سريعة لتؤكد على عدد من تلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل مشكلات كبيرة بالنسبة لهم ولجميع أفراد المجتمع وهى قضية البطالة وتوفير فرص العمل،وغياب الشفافية والفساد " الرشاوى،السرقة ، التزوير"،المحسوبية ،الفقر،الغلاء وارتفاع الأسعار،عدم وجود المسكن المناسب ،ارتفاع المهور وتكاليف الزواج الرسمى فى مقابل انتشار الزواج العرفى،الطلاق،التلوث،..

ب- أخذ آراء بعض المواطنين من عموم أفراد المجتمع بمختلف فئاته(**) حول ما يشغل بالهم من قضايا ومشكلات مجتمعية اقتصادية واجتماعية من خلال مقابلات مفتوحة معهم ، وجاءت ردودهم فى شكل شكوى من الغلاء وارتفاع الأسعار ، وعدم وجود الوظائف فلديهم أبناء متعلمين ولا يعملون،علاوة على ضعف الأجور والمرتبات ، وكثرة الأمراض وغلاء الأدوية وعدم وجود العلاج المناسب ، والرشاوى والمحسوبية والغش ، وضيق المسكن وصغره مع ارتفاع قيمته الإيجارية ، وارتفاع نفقات الزواج للأبناء ، والفقر ، واتجاه الشباب إلى الزواج العرفى دون إدراك لمشاكله ، واللجوء أحياناً إلى نظام التقسيط لمواجهة ضغوط الحياة وشراء بعض الضروريات الحياتية والتوقيع على إيصالات أمانة مما يوقعهم فى كثير من المشكلات حال عدم القدرة على السداد ....

جـ - أخذ آراء بعض أساتذة الجامعات المتخصصين حول تلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية فأشاروا جميعاً إلى أن المجتمع المصرى يمر بعدة متغيرات نتجت عن التطور فى جميع المجالات الاقتصادية على المستويين المحلى والعالمى والتى انعكست بطبيعة الحال على الجانب الاجتماعى فظهرت مشكلات وقضايا مجتمعية أثرت بشكل كبير على المواطنين منها قضية البطالة وندرة الوظائف لجميع فئات المجتمع والتى تتطلب مواجهة وحلول سريعة ، ثم جاءت قضية الخصخصة وغلاء الأسعار وضعف الأجور ومستويات الدخول ، وظهور أنماط من الفساد والرشاوى والغش التجارى ، والاقتراض من البنوك وعدم السداد لتلك الأموال ، وضعف الإنتاج فى مقابل زيادة الاستهلاك ، واللجوء إلى نظام القسط والتوقيع على إيصالات أمانة ، ثم تلى ذلك ظهور ظاهرة الزواج العرفى وظاهرة أطفال الشوارع ، وزيادة معدلات الطلاق بالمجتمع ولأسباب عديدة ، واللجوء إلى الخلع وزيادة نسبة العنوسة بين الإناث بالمجتمع وزيادة الفقر و.... إلى غير ذلك من المشكلات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع والتى تمثل هموم يعانى منها جموع المواطنين بالمجتمع

هـ - مراجعة ودراسة نتائج الدراسات والبحوث السابقة وكذلك التقارير والتحقيقات ومواقع الانترنت(***) التى أفادت الباحث كثيراً فى الوقوف على العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تمس حياة المواطنين بالمجتمع وتمثل هموماً بالنسبة لهم يشعرون ويحسون بها بصفة يومية وتنعكس على معيشتهم مثل قضايا الفقر ، الغلاء وارتفاع الأسعار ، البطالة ، الغش التجارى ، استخدام الشيكات بدون رصيد ، والزواج العرفى ، وأطفال الشوارع ، والطلاق ، والخلع ، الرشوة ، الفساد ، السرقة ، ....

(*)عدد ٢٠٠ طالب/معلم بكلية التربية جامعة حلوان الفرقة الرابعة شعب مختلفة(تجارى . ط.ك عربى.E.عربى أساسى

(**) عدد ٥٠ فرد مابين ٢٠ عامل ، ١٥ خريج جامعى ولا يعمل ، ١٥ ولى أمر

(***) أنظر ص ص ٥ ـ ٧ الدراسات السابقة ، والدراسات والتقارير والتحقيقات الصادرة فى هذا الشأن (مرجع رقم٨) من قائمة المراجع .

و- قام الباحث بإعداد قائمة مبدئية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تم التوصل إليها وعرضها على مجموعة من المحكمين (*) لضبطها علمياً وقام الباحث بإجراء التعديلات التى أشاروا إليها من حذف وإضافة وتعديل لمسميات بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية لتصبح القائمة فى صورتها النهائية (**) .

وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الأول من أسئلة البحث السابق الإشارة إليه .

ثانياً : للإجابة عن السؤال الثانى من أسئلة البحث وهو : ما جوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بتلك القضايا والتى يجب على الطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان معرفتها لحسن التعامل معها ومن ثم عدم الوقوع فى أخطاء يعاقب عليها القانون .؟ تم مايلى :

أ- الإطلاع على الأدبيات القانونية ذات الصلة بموضوع البحث (***) : حيث كان لتلك الخطوة أثرها الهام فى تعرف الباحث على العديد من المعارف القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تم التوصل إليها من حيث الماهية ، والأسباب ، والمخاطر المترتبة عليها ، ونظرة القانون إليها ، والآثار القانونية المترتبة عليها وكيفية تجنب الوقوع فى المخاطر ، وصور بعض النماذج والمستندات الخاصة بالبعض منها ...الخ من المعارف التى تمثل ثقافة قانونية مرتبطة بكل قضية أو مشكلة حياتية على حدة . مما أفاد الباحث كثيراً فى الوقوف على العديد من جوانب الثقافة القانونية اللازمة .

ب- مقابلة بعض أساتذة القانون بالجامعات والقضاة والمحامين (****) حيث قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مفتوحة معهم ودار الحوار حول جوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى ينبغى تقديمها للطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان فأدوا جميعاً بأن هذا الأمر يعد هاماً للغاية وأن هؤلاء الطلاب فى حاجة ماسة إلى معرفة الجوانب القانونية ذات الصلة بكل مشكلة اقتصادية أو اجتماعية تمس حياتهم وشئونهم فمثلاً عليه أن يعرف شيئاً عن العقود وأنواعها وكيفية تحريرها وصحتها ومتى يكون العقد باطلاً ومتى يكون صحيحاً ... الخ حتى لا يقع ضحية لأعمال لا يدرك نتائجها وأبعادها ، أيضاً ما يتعلق بشئون وظيفته وحدوده وما يتعلق به وبصاحب العمل من التزامات ، والجزاءات التى قد يتعرض لها حال عدم قيامه بتنفيذ التزاماته وكذلك حقوقه تجاه صاحب العمل ،.... الخ ، كما أن هذه الثقافة سوف تحميه من الوقوع تحت طائلة القانون نتيجة لأفعال قد يرتكبها مثله مثل أناس كثيرين بالمجتمع لديهم قضايا منظورة بالمحاكم تزداد يوماً بعد يوم مثل التوقيع على إيصالات أمانة على بياض ، أو على قائمة منقولات زوجية على بياض أو تبديدها ، أو أن يوقع على شيكات بدون رصيد ، أيضا يعلم مايترتب على الطلاق من التزامات قانونية حتى يقف طويلاً عند اتخاذ هذا القرار ، وكذلك ما يتصل بالخلع والزواج العرفى والآثار القانونية المترتبة على كل منها ، والعقوبات التى فرضها القانون على عمالة الأطفال الصغار واجتناب أفعال يعاقب عليها القانون أيضا مثل التزوير وأنواعه ، العقاب القانونى لمن يرتكب هذا الفعل وكذلك الرشوة ، الفساد ، الغش التجارى ، السرقة ، العنف الناتج عن البطالة والفقر ، ...الخ من تلك المعارف القانونية الهامة وموقف القانون منها ومن خطورة الوقوع فيها حتى يكونوا على حذر . والخلاصة أننا لا نحتاج إلى أن يتحول جميع الطلاب إلى طلاب حقوق وأن يدرسوا القانون ويتعمقوا فيه بل نود الإشارة إلى أن أى فرد بالمجتمع مهما كانت مهنته ومهما كان نوع عمله واهتماماته ومهما كانت ثقافته محدودة يجب أن يكون ملماً وبشكل كاف ومعقول بكل ما يمثل مساساً بحياته اليومية ، وفى الوقت نفسه نجعل

(*) أنظر قائمة بأسماء المحكمين (ملحق رقم ٢)

(**) أنظر قائمة القضايا الاقتصادية والاجتماعية (ملحق رقم ٣)

(***) أنظر قائمة الكتب والمقالات والقوانين ومواقع الإنترنت التى تم الرجوع إليها (ملحق رقم ١)

(****) عدد ٥ أساتذة قانون ، ٣ قضاة ، ٥ محامين

القانون علم ينتفع منه جموع المواطنين حيث معرفة كيفية قراءته والتعامل معه فى ضوء ما يمس حياتنا اليومية من ممارسات ومشكلات وقضايا وأفعال ....

جـ- مراجعة ودراسة نتائج الدراسات والبحوث السابقة وكذلك البرامج التى اهتمت بتقديم الثقافة القانونية(*) حيث استفاد الباحث منها كثيراً فى الوقوف على العديد من جوانب الثقافة القانونية اللازمة للطلاب/المعلمين عينة البحث حيث أشار العديد منها إلى أهمية التعرف على مشكلات وقضايا مثل تحرير العقود بأنواعها ، والطلاق ، الزواج العرفى ، الخلع ، والآثار القانونية المترتبة عليها ، ... الخ

د- وضع جوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية السابق تحديدها فى قائمة مبدئية ثم تم عرضها على مجموعة من المحكمين لضبطها علمياً وصولا إلى الصورة النهائية لها فأشاروا إلى بعض المقترحات الخاصة بتعديل الصياغة لبعض جوانب الثقافة القانونية لترتبط بمسمى القضية التى تمثلها ، وحذف بعض الجوانب التى تمثل صياغات قانونية متخصصة لصعوبتها على الطلاب ، وقد قام الباحث بتنفيذ المقترحات وإجراء التعديلات اللازمة لتصبح جميع جوانب الثقافة القانونية ذات درجة ارتباط وثيقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية كل فيما يخصه ، كما جاءت آراء السادة المحكمون لتشير إلى أن معرفة تلك القضايا وجوانب الثقافة القانونية المتصلة بها تمثل الترمومتر الذى يضبط تصرفات وأفعال وسلوك الطالب/المعلم فى مواجهة تلك القضايا ومن ثم فان معرفتها والعلم بها وتحديدها يعد أمراً هاما جدا بالنسبة له . وبذلك أصبحت القائمة فى صورتها النهائية(**) وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الثانى من أسئلة البحث السابق الاشارة إليه .

ثالثاً : للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة البحث وهو : ما التصور المقترح لبرنامج فى الثقافة القانونية يتضمن تلك القضايا وجوانب الثقافة القانونية المرتبطة بها . ؟ قام الباحث ببناء برنامج فى الثقافة القانونية اللازمة للطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان فى ضوء القضايا الاقتصادية والاجتماعية السابق تحديدها حيث تم وضع الإطار العام للبرنامج المقترح من حيث الأهداف العامة ثم المحتوى وطرق التدريس والوسائل التعليمية والأنشطة اللازمة وأساليب التقويم مستعيناً فى ذلك بقائمة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وجوانب الثقافة القانونية المتصلة بها ، وكذلك الدراسات والبحوث السابقة والأدبيات والتقارير ، ... ذات الصلة بموضوع البحث وقد تضمن البرنامج إحدى عشر وحدة دراسية تهدف إلى إكساب الطلاب/المعلمين المعارف والمبادئ والمفاهيم والقيم و... ذات الصلة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية اليومية الحياتية التى تهمهم وتتعلق بشئونهم وتصرفاتهم وسلوكهم . ثم قام الباحث بعرض البرنامج المقترح على مجموعة من المحكمين لتعرف آرائهم حول مدى مناسبة البرنامج للطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان ، وسلامة الصياغة اللفظية للأهداف ، وشمول المحتوى لجوانب الثقافة القانونية المتصلة بتلك القضايا ، وكذلك ملاءمة طرق التدريس والوسائل التعليمية والأنشطة . وأساليب التقويم وصولا إلى الصورة النهائية للبرنامج المقترح وقد قام الباحث بإجراء التعديلات والمقترحات اللازمة التى أشار إليها السادة المحكمون ليصبح البرنامج فى صورته النهائية (***) .وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الثالث من أسئلة البحث السابق الإشارة إليه

رابعا : للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة البحث وهو: ما أثر التصور المقترح على كل من:

أ- تحصيل الطلاب/المعلمين لجوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بتلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية .؟

ب- تنمية اتجاهات الطلاب/المعلمين نحو تلك القضايا وحسن التعامل معها . ؟

(*) انظر الدراسات والبرامج و..... ص ص ٨- ١٤ من البحث والمراجع أرقام ١٠ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠

(**) انظر ملحق رقم (٤) قائمة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وجوانب الثقافة القانونية المتصلة بها

(***) انظر ملحق رقم(٥)البرنامج المقترح للثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية اللازمة..

قام الباحث بما يلى :

(١) اختيار وحدتين من وحدات البرنامج المقترح بعد أخذ آراء بعض المحكمين حول أى من وحدات البرنامج المقترح يتم اختيارها للتجريب ومن ثم الوقوف على أثر تدريس البرنامج المقترح على التحصيل وعلى تنمية الاتجاه لدى الطلاب/المعلمين عينة البحث نحو القضايا الاقتصادية والاجتماعية وحسن التعامل معها ؟ فجاءت ردودهم لتشير إلى أن جميع وحدات البرنامج المقترح تمثل درجة أهمية كبرى للطلاب/المعلمين لكونها تمس أمور وقضايا ومشكلات حياتية بالنسبة لهم يعانون منها ومن ثم فالعلم بها وبجوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بها يعد أمراً هاماً إلا أنه وقع الاختيار بإجماع السادة المحكمين على اختيار أكثر هذه الوحدات ارتباطاً بحياة الأفراد بالمجتمع ومن ثم الطلاب/المعلمين وهما :تحرير العقود: كيف تكتب عقداً صحيحاً ؟ فكتابة العقود وتحريرها على اختلاف أنواعها تكاد تكون ممارسة بشكل يومى فهناك من يوقع عقداً لإيجار شقة ، وآخر يوقع عقداً للعمل ، وثالث يوقع عقداً للزواج ، ...الخ ومن ثم فالأمر يتطلب معرفة وثيقة بجوانب قانونية كثيرة تشير إلى المقصود بالعقد ، وأهميته من الناحية الاقتصادية وأركانه كمعلومات عامة عنه ثم شروط صحته وحالات بطلانه وشروط فسخه والشكل القانونى للعقد من حيث مقدمته ، الشروط الجزائية الواردة به ، ومدته ، ولغة كتابته ، وخصائصه ثم التزامات طرفى العقد كل في مواجهة الآخر ، مع تقديم نماذج مختلفة للعقود ، ورأى القانون حول بعض المشكلات الحياتية الواقعية ذات الصلة بتلك العقود كل فيما يخصه حسب نوعه ، ... وهذا ما تشير إليه الوحدة الأولى التى تم اختيارها من بين وحدات البرنامج المقترح والتى قابلت اتفاقاً من بين جميع السادة المحكمين .

أما الوحدة الثانية التى أشار إليها السادة المحكمون أيضاً وأجمعوا عليها فهى الوحدة المرتبطة بوقائع وممارسات وأفعال يقع مرتكبها تحت طائلة القانون دون أن يدرى بل وتمثل خطورة بالنسبة لمن يفكر فى الإقدام عليها فكان لابد من الوقوف عندها حتى نكون جميعاً على حذر ، ويأتى على رأس تلك الأفعال والسلوك التوقيع على مستندات على بياض وبحسن نية مثلاً ، التوقيع على إيصالات أمانة على بياض ثم يحدث مالا يحمد عقباه ، التوقيع على شيكات بدون رصيد ، والتوقيع على قائمة منقولات الزوجية على بياض ، أو تبديدها ، سلوك آخر يرتكبه البعض دون أن يعلم خطورته الحقيقية وهو التزوير للمستندات والمحررات ولبطاقات ائتمان وتقليد الإمضاءات والتوقيعات أو نقلها بالشف من خلال ضوء نافذ أو بالانضغاط أو بالكربون ، ...الخ ، أيضاً هناك أفعال أخرى ذات صلة بالوظيفة العامة والموظف العام تمثل جرائم يعاقب عليها القانون نشهدها يومياً ونسمع ونقرأ التقارير والتحقيقات عنها عبر وسائل الإعلام والصحف ومواقع الإنترنت منها جريمة الرشوة : فالطالب/المعلم فى حاجة إلى معرفة ماهيتها ، أسبابها ، أركانها ، العقوبة التى رصدها المشرع لأطرافها،.. الخ من مظاهر السلوك غير السوى التى نود الإشارة إليها والتنبيه لعدم الوقوع فيها من خلال عرض الثقافة القانونية البسيطة حيالها وندق ناقوس الخطر لمن تسول له نفسه ارتكابها وصولاً إلى فهم بعلم القانون الذى لا يدرك بالفطرة كالحقوق ولكنه قابل للتعلم من خلال الملاحظة والتدريس .

وبعد الوقوف على أسباب اختيار الوحدتين السابق الإشارة إليهما قام الباحث ببنائهما فى صورة موديولات تعليمية لعدة أسباب منها :

أ- صعوبة إمكانية تنفيذ البرنامج ضمن خطة الدراسة للطلاب بالكلية .

ب- أن الموديولات التعليمية أحد طرق التعلم الذاتى التى تتيح للفرد اكتساب الخبرات بطريقة ذاتية دون معاونة أحد أو توجيه من أحد أى أن الفرد يعلم نفسه بنفسه وفقاً لقدراته واستعداداته (٤٠) .

كما أنه يتحقق فى الدراسة النظامية وغير النظامية وأثناء الدراسة فى المدرسة والجامعة أوبعد تخرجه منها ويتعلم الفرد حسب توجهاته وقدراته واستعداداته وميوله وامكاناته التحصيلية والذهنية (٤٣) .

وقد تضمنت الوحدة الأولى التى تحمل عنوان "تحرير العقود،كيف تكتب عقداً صحيحا ؟ " عدد خمس موديولات تعليمية ،أما الوحدة الثانية التى تحمل عنوان "قضايا ذات أفعال يعاقب عليها القانون" فقد تضمنت ثلاث موديولات قام الباحث بإعدادها وتنظيمها حيث تم وضع:

* إرشادات وتعليمات للمتعلم تساعده فى السير فى دراسة الموديول .
*عنوان لكل موديل تعليمى يشير إلى الفكرة الرئيسية للوحدة التى يراد تعلمها ويعكسها .
* أهمية دراسة كل موديول على حدة .
* الهدف العام لكل موديول ، ثم الأهداف الإجرائية ، ثم الاختبار القبلى للموديول الذى يلجأ إليه الطالب/المعلم لقياس مستواه ومدى إلمامه بالمعلومات الواردة بالموديول وتحديد ما إذا كان فى حاجة إلى دراسة المحتوى الخاص بهذا الموديول أم لا ، مع وضع مفتاح التصحيح الخاص به ليتمكن كل طالب/معلم من عينة البحث من الرجوع إليه عند تصحيح إجاباته بنفسه ومن ثم حساب درجاته التى حصل عليها .
* الأنشطة الخاصة بكل موديول وكذلك الوسائل التعليمية وتمثلت فى قراءات ومراجع يمكن الرجوع إليها ، وإعداد تقارير ، ومواقع إنترنت ذات صلة بموضوع الموديول يتم الرجوع إليها ، وعرض مشكلات حياتية وماتم بصددها ، رسوم وصور ، وشفافيات ، ... الخ .
* الاختبار البعدى وهو نفسه الاختبار القبلى حيث يجيب عنه الطالب/المعلم للوقوف على مدى تحقق الأهداف السلوكية ومن ثم الانتقال إلى دراسة الموديول الذى يليه أم لا .

وتلى ذلك عرض الموديولات على مجموعة من المحكمين(*) من أساتذة المناهج وطرق التدريس ،والاقتصاد ،والقانون،والقضاء،والمحاماة لإبداء آرائهم حول مدى وضوح التعليمات الخاصة بالسير فى دراسة الموديول، وكذلك الأهداف الخاصة بكل موديول ومدى مناسبة وتسلسل المعلومات الواردة به ،كذلك مدى دقة الصياغة العلمية لمحتوى الموديول وتسلسل عرض المعلومات الواردة به ،أيضاً مدى مناسبة المحتوى والأنشطة والوسائل التعليمية لمستوى الطلاب ،وكذلك أسئلة التقويم للمحتوى والأهداف الخاصة بكل موديول على حدة.وقد أبدى السادة المحكمون آرائهم ومقترحاتهم تم الأخذ بها وإجراء التعديلات اللازمة كى تصبح الموديولات التعليمية فى صورتها النهائية صالحة للتطبيق (**) .

(٢) إعداد الاختبار التصيلى ومقياس الاتجاه :

أ- إعداد الاختبار التحصيلى :

قام الباحث بإعداد اختبار تحصيلى فى جوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وذلك بهدف قياس تحصيل الطلاب/المعلمين عينة البحث للمعارف المرتبطة بجوانب الثقافة القانونية المتصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تضمن الاختبار (١٠٥) سؤالاً تغطى جميع الموضوعات المتضمنة بالوحدتين وهى من أنواع الصواب والخطأ،والتكملة، والاختيار من متعدد ،المواقف التى تختبر معلومات الطالب/المعلم القانونية ومدى قدرته على تحليل الموقف وتفسيره وتوظيف المعلومات المتوفرة لديه وتطبيقها بما يتفق والموقف المعروض عليه.وقد راعى الباحث عند صياغة أسئلة الاختبار الشروط اللازمة لصياغة كل نوع منها بالإضافة إلى تضمين الاختبار جميع التعليمات التى توضح مضمونه والإجراءات الواجب إتباعها للإجابة عن أسئلته.كما أعد الباحث ورقة إجابة منفصلة تحتوى على بيانات كل طالب وأرقام الأسئلة،وقد اتبع نظام تقدير الدرجات(صفر،١) لكل من أسئلة الصواب والخطأ،والاختيار من متعدد ،ودرجة واحدة لكل فراغ فى أسئلة التكملة ،ودرجتان لكل موقف من مواقف اختبار المعلومات القانونية.

ب- إعداد مقياس الاتجاه :

قام الباحث بإعداد مقياس الاتجاه بهدف تعرف موقف الطلاب/المعلمين تجاه القضايا الاقتصادية

(*) أنظر ملحق رقم ٢ قائمة بأسماء السادة المحكمين

(**) أنظر ملحق رقم٦ الموديولات التعليمية .

حيث تم اجتماع الباحث بطالبات الشعبتين (عينة البحث) ودار الحوار معهن حول أهمية الثقافة القانونية المرتبطة بقضايانا الاقتصادية والاجتماعية التى يشعر بها جميع أفراد المجتمع وبيان الخطورة التى ينزلق إليها كل من لم يعرف أبسط الأشياء عن القانون ولايدرى عنه شيئاً ، ومن ثم يترتب على سلوكه وأفعاله عواقب ومخاطر يقع بسببها تحت طائلته ، ومن هنا كانت هذه الدراسة لنقف من خلالها على تلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى يشعر بها ويحسها جميع أفراد المجتمع وما يرتبط بها من جوانب قانونية تمثل ثقافة هامة تساعدنا وتحمينا من الوقوع فى أفعال وأخطاء لانعلم الجزاء القانونى لها ، وتلى ذلك شرح الخطوات اللازمة لدراسة المحتوى العلمى المتضمن لتلك الثقافة القانونية من خلال أحد أساليب التعلم الذاتى وهى الموديولات التعليمية ، وتم إعطاء الطالبات فكرة مبسطة عن أهمية وفلسفة التعلم الذاتى ، وأهمية الموديولات التعليمية كأحد أساليبه ، وتم إعطائهن الموديولات التعليمية وعددهم ثمان موديولات بواقع موديول كل أسبوع تتسلمه الطالبة ، وقد حرص الباحث على عقد جلسات مناقشة أسبوعية مع الطالبات (عينة البحث) بعد الانتهاء من دراستهن للموديول للرد على الأسئلة والاستفسارات الخاصة بهن مع تشجيعهن على دراسة الموديولات واستثارة الدافعية لهن وممارسة الأنشطة الخاصة بالموديول وتوجيههن إلى مصادر التعلم المناسبة التى يمكنهن الرجوع إليها وقت الحاجة ، وكذلك تقديم الإرشادات اللازمة لكل طالبة فى حالة عدم حصولها على الدرجة المناسبة للانتقال إلى الموديول التالى ، وقد وجد الباحث بعد دراسة الموديول الثانى مزيد من الإقبال على دراسة الموديولات ووجود رغبة لدى الطالبات عينة البحث فى التعرف على ما تحتويه الموديولات التالية من معلومات قانونية حيث التسلسل فى عرض المادة العلمية الخاصة بالموديول والتنويه فى نهايته عن ماسو ف يتناوله الموديول التالى وهكذا وقد استغرقت دراسة الموديولات ثمانية أسابيع .

و- التطبيق البعدى للاختبار التحصيلى ومقياس الاتجاه :

قام الباحث فور الانتهاء من دراسة الموديولات بإجراء التطبيق البعدى لكل من الاختبار التحصيلى ومقياس الاتجاه على الطالبات عينة البحث بتاريخ ١٥، ١٦ /٤/ ٢٠٠٧ وتم تصحيح الاختبار التحصيلى ومقياس الاتجاه ورصد الدرجات تمهيداً لمناقشتها وتحليلها .

نتائج الدراسة التجريبية وتفسيرها :

أولاً : للتحقق من صحة الفرض الأول من فروض البحث والذى ينص على أنه " يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطى درجات الطلاب/المعلمين " عينة البحث " فى الاختبار التحصيلى قبل وبعد تطبيق البرنامج لصالح التطبيق البعدى ." قام الباحث بمايلى

جدول (٢)

يبين دلالة متوسط الفرق بين درجات التطبيق القبلى والبعدى للاختبار التحصيلى ككل

بيان إحصائي	التطبيق	متوسط درجات الطالبات	م ف	الانحراف المعيارى	مج ح٢ف	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الاحصائية
شعبة التعليم التجارى	القبلى	٣٧	٤٧و٩٤	١و٧٧	١٠٨	٢٩	٢٥و٧٨٧	دالة عند ٠,٠٥ و ٠,٠١ و
	البعدى	٤٧و١٣١		٨١و				
شعبة طبيعة وكيمياء	القبلى	٣٣و٣٢	١٧و٩٧	٣٧و١	١٣١	٢٩	١٥و٢٤٩	دالة عند ٠,٠٥ و ٠,٠١ و
	البعدى	٥و١٢٩		٦٧و				
العينة الكلية	القبلى	٦٧و٣٤	٨١و٩٥	٨٢و٢	٥٢٣	٥٩	٦٧و٢٤٥	دالة عند ٠,٠ و ٠,٠١ و
	البعدى	٤٨و١٣٠		٢٣و١				

من الجدول السابق يتضح ان :

١ - متوسط درجات الطالبات فى التطبيق البعدى أكبر بكثير من متوسط درجاتهن فى التطبيق القبلى

للاختبار التحصيلى مما يشير إلى ارتفاع مستوى تحصيل الطالبات بعد دراستهن للموديولات التعليمية وكما يتضح ذلك أيضاً فى كل من شعبة التعليم التجارى،وشعبة طبيعة وكيمياء كل على حدة

٢- أن هناك فرق دال إحصائياً عند مستوى٠,٠٥و ٠,٠١وبين متوسطى درجات الطالبات فى التطبيق القبلى والبعدى للاختبار عامة لصالح التطبيق البعدى حيث بلغت قيمة ت المحسوبة(٦٧و٢٤) وهى أكبر من قيمة ت الجدولية عند درجات حرية ٥٩ لمستوى٠,٠٥و والتى تساوى(١,٠و٢) ولمستوى ٠,٠١و والتى تساوى(٦٧و٢)وبالتالى نقبل الفرض الأول من فروض البحث حيث أن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت)الجدولية،وهذا مايتضح أيضاً فى كل الشعبتين(ت. تجارى،ط .ك)

ثانياً : للتحقق من صحة الفرض الثانى من فروض البحث والذى ينص على أنه : "يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطى درجات الطلاب/المعلمين"عينة البحث"فى مقياس الاتجاهات قبل وبعد تطبيق البرنامج لصالح التطبيق البعدى".قام الباحث بإجراء مايلى :

جدول (٣)

يبين دلالة متوسط الفرق بين درجات التطبيق القبلى والبعدى لمقياس الاتجاه

بيان إحصائى	التطبيق	متوسط درجات الطالبات	م ف	الانحراف المعيارى	مج ح٢ف	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الاحصائية
شعبة التعليم التجارى	القبلى	٩٧و٣٣	٢٣و٤٩	٣٦و١	١١٨	٢٩	١٣٣و٠٥	دالة عند ٠,٠٥و ٠,٠١و
	البعدى	٢و٨٣		٠,٠٨و١				
شعبة طبيعة وكيمياء	القبلى	٣١	٩٣و٥٠	٣٤و١	٧٧	٢٩	٧٧و١٦٩	دالة عند ٠,٠٥و ٠,٠١و
	البعدى	٩٣و٨١		١٢و١				
العينة الكلية	القبلى	٤٨و٣٢	٠,٠٩و٥٠	٢	١٩٥	٥٩	٠,٠٨و٢١٢	دالة عند ٠,٠٥و ٠,٠١و
	البعدى	٥٧و٨٢		٢٨و١				

يتضح من الجدول السابق أن :

١-متوسط درجات الطالبات فى التطبيق البعدى لمقياس الاتجاه أكبر بكثير من درجاتهن فى التطبيق القبلى مما يشير إلى أن هناك نمواً فى اتجاه الطالبات نحو التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، كما يتضح ذلك أيضاً فى كل من شعبة ت.التجارى وشعبة ط.ك .

٢- أن هناك فرق دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥و ، ٠,٠١و بين متوسطى درجات الطالبات (عينة البحث) فى كل من التطبيق القبلى والبعدى لمقياس الاتجاه لصالح التطبيق البعدى حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (٠,٠٨و٢١٢) وهى أكبر من قيمة ت الجدولية عند درجات حرية (٥٩) لمستوى ٠,٠٥و. والتى تساوى (١,٠و٢) ، ولمستوى ٠,٠١و والتى تساوى(٦٧و٢) كذلك بالنسبة لكل من طالبات شعبة التعليم التجارى وشعبة طبيعة وكيمياء حيث جاءت الفروق دالة إحصائياً أيضاً مما يؤكد على أن هناك نمواً فى اتجاهات الطالبات نحو التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية ناتجاً عن إلمامهن بالمعارف والمبادئ و.. القانونية ذات الصلة بالتعامل مع تلك القضايا ومن ثم الشعور بالأمن والطمأنينة تجاه ما ينتج من تصرفات وأفعال حيالها . وبالتالى نقبل الفرض الثانى من فروض البحث

ثالثا : للتحقق من صحة الفرض الثالث من فروض البحث والذى ينص على أنه : - " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب/المعلمين عينة البحث بكل من شعبة التعليم التجارى ، وشعبة طبيعة وكيمياء عربى بعد تدريس البرنامج فى الاختبار التحصيلى " قام الباحث بإجراء مايلى :

جدول (٤)
يبين متوسط درجات الطالبات (عينةالبحث) فى التطبيق البعدى للاختبار التحصيلى

بيان إحصائى	التطبيق	متوسط درجات الطالبات	م ف	الانحراف المعيارى	التباين	مج ح٢ف	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الاحصائية
شعبة ت تجارى	البعدى	٤٧و١٣١	٩٧و١	٨١و	٦٥٦و	١٠٨	٢٥و٧٨٧	دالةعند ٠,٠٥ و ٠,٠١
شعبة ط،ك	البعدى	٥و١٢٩		٦٧و	٤٤٩و	١٣١	١٥و٢٤٩	دالةعند ٠,٠٥و ٠,٠١و

يتضح من الجدول السابق :
١ ـوجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطى درجات الطالبات عينة البحث فى التطبيق البعدى لكل من شعبة التعليم التجارى ، وشعبة طبيعة وكيمياء وأن متوسط الفروق بينهما بلغ ٩٧و١ ، وكذلك بلغت قيمة (ت) فى كل منهما(٢٥و٧٨٧) للتعليم التجارى ، (١٥و٢٤٩) لشعبة طبيعة وكيمياء كما أن كلاهما دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥و ، ٠,٠١و ومن ثم نرفض الفرض الثالث من فروض البحث حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الطالبات عينة البحث فى كل من الشعبتين بعد تدريس الموديولات التعليمية لهن ، وقد ترجع تلك الفروق بين الطالبات (عينة البحث) وإن كانت بسيطة لصالح طالبات التعليم التجارى إلى وجود بعض المعلومات القانونية الناتجة عن دراستهن لمادة قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية بمرحلة دبلوم التجارة .
رابعاً : : للتحقق من صحة الفرض الرابع من فروض البحث والذى ينص على أنه : "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب/المعلمين عينة البحث بكل من شعبة التعليم التجارى ، وشعبة طبيعة وكيمياء عربى بعد تدريس البرنامج فى مقياس الاتجاهات" . قام الباحث بإجراء مايلى :

جدول (٥)
يبين متوسط درجات الطالبات (عينة) فى التطبيق البعدى لمقياس الاتجاه

بيان إحصائى	التطبيق	متوسط درجات الطالبات	م ف	الانحراف المعيارى	التباين	مج ح٢ف	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
شعبة ت تجارى	البعدى	٢و٨٣	٢٧و١	٠٨و١	١٧و١	١١٨	٠٥و١٣٣	دالةعند ٠,٠٥و ٠,٠١و
شعبة ط ،ك	البعدى	٩٣و٨١		١٢و١	٢٥و١	٧٧	٧٧و١٦٩	دالةعند ٠,٠٥و ٠,٠١و

ويتضح من الجدول السابق وجود بعض الفروق الدالة حصانيا بين متوسطى درجات الطالبات عينة البحث فى التطبيق البعدى بكل من شعبة التعليم التجارى ، وشعبة طبيعة وكيمياء وأن متوسط الفروق بينهما بلغ (٢٧و١) وأن قيمة (ت) فى كل منهما جاءت (٠٥و١٣٣) ، (٧٧و١٦٩) على التوالى ، وأن كلاهما دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥و ، ٠,٠١و ومن ثم نرفض الفرض الرابع من فروض البحث حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الطالبات عينة البحث فى كل من الشعبتين بعد تدريس الموديولات التعليمية لهن.
خامساً : : للتحقق من صحة الفرض الخامس من فروض البحث والذى ينص على أنه: " توجد علاقة ارتباطية موجبة بين كل من التحصيل الدراسى لجوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع ونمو الاتجاه لدى الطلاب /المعلمين نحوها " .

جدول(٦)
معامل الارتباط بين درجات الطالبات فى الاختبار التحصيلى ودرجاتهن فى مقياس الاتجاه نحو القضايا الاقتصادية والاجتماعية (٣٠)

	ن	ع س	ع ص	مج ح٢س	مج ح٢ص	مج ح س ح ص	معامل الارتباط
بيان إحصائى	٦٠	٧٣و٣	٧٧و٢	٨٣٥	٤٦١	٥٠٢	٨١و

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباطية موجبة قدرها (٨١و) بين كل من درجات الطالبات فى الاختبار التحصيلى ودرجاتهن فى مقياس الاتجاه بعد دراستهن للموديولات التعليمية مما يشير إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين فهم الطالبات (عينة البحث) لجوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونمو الاتجاه لديهن نحو التعامل مع تلك القضايا لكونهن قد اكتسبن المعارف والمفاهيم والمبادئ القانونية التى تجعلهن فى مأمن عند تعاملهن معها ، ومن ثم نقبل الفرض الخامس من فروض البحث .

سادسا : للتحقق من صحة الفرض السادس من فروض البحث والذى ينص على أنه : " يصل حجم التأثير للبرنامج المقترح إلى ٨و وفقاً لمعادلة مربع إيتا (n2) فى كل من تحصيل الطلاب/المعلمين للمعارف والمعلومات القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتنمية اتجاهاتهم نحوها " . قام الباحث بما يلى :

جدول (٧)

حجم التأثير للبرنامج المقترح على كل من التحصيل وتنمية الاتجاه لدى الطالبات عينة البحث

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة n2	حجم التأثير
البرنامج المقترح	التحصيل	٩٩٩و	كبير
البرنامج المقترح	الاتجاه	٩٩٨و	كبير

يتضح من الجدول السابق أن حجم التأثير للبرنامج المقترح على تحصيل الطالبات عينة البحث لجوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع قد بلغ (٩٩٩و) وهى نسبة كبيرة تفوق الحد الفاصل (٨و) ، وكذلك بالنسبة لمقياس الاتجاه حيث بلغ حجم تأثير البرنامج على تنمية الاتجاه لدى الطالبات عينة البحث نحو القضايا الاقتصادية والاجتماعية (٩٩٨و) وهو أكبر من الحد الفاصل (٨و) أيضاً مما يشير إلى إقبال الطالبات على دراسة الموديولات التعليمية والتعرف على ما ورد بها من معلومات ومفاهيم ومبادئ قانونية تمثل ضرورة للتعامل مع ما يدور من حولهن بالمجتمع من قضايا ومشكلات مجتمعية مختلفة تحميهن من الوقوع فى المخاطر والمشكلات التى يعاقب عليها القانون حال تعاملهن معها دون علم بالإجراءات والنواحى القانونية ذات الصلة بها ، والمترتبة على عدم حسن التعامل معها ، كما كان لاستخدام الأسلوب القصصى لبعض المواقف الحياتية والقضايا الحقيقية التى حصل عليها الباحث وموقف القانون منها والحوار المستمر مع الطالبات عينة البحث الأثر الأكبر فى زيادة الدافعية وتعديل الاتجاه ونموه لديهن هذا بالإضافة إلى تقديم المعلومات القانونية بشكل متسلسل ومترابط ومشوق تنتقل فيه الطالبة من نقطة لأخرى . وبناءا عليه نقبل الفرض السادس من فروض البحث . وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الرابع من أسئلة البحث

* توصيات البحث :

لما كان البحث الحالى يتناول أحد الموضوعات الحياتية التى تمثل خطاً فاصلاً فى التعامل مع العديد من القضايا والمشكلات الحياتية المعاشة ، ومدى صحة الإجراءات والسلوك الذى يتبعه الفرد فى التعامل مع تلك القضايا من وجهة النظر القانونية المتمثلة فى مالديه من ثقافة قانونية بسيطة لازمة،وفى ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج يوصىالباحث بمايلى :

١ - ضرورة إعادة النظر فى برامج إعداد المعلم بكليات التربية لتتضمن ضمن برامجها الدراسية برنامجاً خاصاً لتقديم الثقافة القانونية اللازمة للطلاب/المعلمين على أن يؤكد المحتوى العلمى على القضايا الاقتصادية والاجتماعية الحياتية التى يشعر بها ويحسها أفراد المجتمع وجوانب الثقافة القانونية المرتبطة بها حتى يتعرف على حقوقه وواجباته ومن ثم يحسن التعامل مع تلك القضايا والمشكلات ليصبح لدينا خريج على علم ودراية بقضايا مجتمعه المختلفة ومشاركا إيجابيا نحوها .

٢ - عقد ندوات ولقاءات عديدة مع بعض رجال القانون والمحاماة والقضاء وأساتذة التربية مع الطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان ليدور الحديث حول كل ما هو جديد من قوانين ولوائح

وإصدارات قانونية وعلاقته بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الحياتية لتبصير الطلاب/المعلمين بها ومن ثم يسلكون السلوك القانونى الصحيح فى التعامل معها .

٣- العمل على تخطيط برامج شاملة فى الثقافة القانونية تبدأ من مرحلة رياض الأطفال وتنتهى بمرحلة التعليم الثانوى ثم مرحلة التعليم الجامعى كل حسب مرحلته العمرية وخصائص نموه .

٤- زيادة الاهتمام ببرامج الثقافة القانونية بوسائل الإعلام المرئى والمكتوب يشارك بها أساتذة الجامعات المتخصصين ورجال القانون لنشر الوعى القانونى والاتجاهات القانونية لدى أفراد المجتمع عامة والطلاب/المعلمين بالجامعة خاصة .

٥- إصدار نشرة دورية بالجامعة عامة وكلية التربية خاصة توضح للطلاب/المعلمين العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية وموقف القانون منها لتوعيتهم بتلك القضايا وتنمية اتجاهاتهم نحو التعامل معها ، وكيف يتم الحصول على الحقوق فى مقابل الالتزام بأداء الواجب.

٦- إعداد دورات تدريبية للعاملين بكلية التربية جامعة حلوان لإكسابهم جوانب الثقافة القانونية المرتبطة بمجال العمل حتى تساعدهم على الارتقاء بأداء العمل الوظيفى ومن ثم الحفاظ على مقتضيات الواجب الوظيفى وعدم الوقوع فى أخطاء أو مخالفات يعاقب عليها القانون .

٧- التركيز على عرض المحتوى العلمى لبرامج الثقافة القانونية فى صورة مواقف تعليمية تركز على قضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وتدريسها للطلاب باستخدام أساليب تدريسية مناسبة مثل أسلوب التعلم الذاتى ، تمثيل الأدوار،الأسلوب القصصى ،أسلوب التحقيقات،المحاكمات الخيالية ،..مع استخدام وسائل تعليمية مناسبة أيضاً مثل عرض أفلام وقضايا مصورة على CD،نماذج لحالات ،أوراق ومستندات،..وإتاحة الفرصة للطلاب/المعلمين لممارسة العديد من الأنشطة المختلفة مثل الزيارات الميدانية،عقد ندوات مع متخصصين ،كتابة المقالات أورصد الظواهر المجتمعية،..الخ على أن يتم استخدام أساليب تقويمية مناسبة مثل مقاييس الاتجاهات ، والوعى،والاختبارات التحصيلية ،واختبارات المواقف للوقوف على مدى تحقق الأهداف لدى الطلاب .

* البحوث المقترحة :

١- بناء منهج فى الثقافة القانونية لطلاب التعليم قبل الجامعى وقياس فعاليته .

٢- برنامج مقترح لقياس مدى تمكن معلمى التعليم الثانوى التجارى من جوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بمجال العمل المهنى .

٣- إجراء دراسات مماثلة حول فعالية تدريس وحدات أخرى من البرنامج المقترح .

٤- فعالية برنامج مقترح فى الثقافة القانونية للطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان فى تنمية الجوانب الثقافية والسياسية لديهم .

٥- مدى تمكن العاملين بكلية التربية جامعة حلوان من جوانب الثقافة القانونية ذات الصلة بمجال عملهم .

٦- تصميم بعض المواقف التعليمية لتدريب رؤساء الأقسام ومديرى الادارات التعليمية بالتعليم التجارى على مهارة اتخاذ القرار القانونى المناسب تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بمجال العمل .

مراجع البحث

١- إبراهيم جبر : الثقافة القانونية رفاهية أم حاجة http://wwwbarasy.com/froum/showthread

٢- أحمد حسين اللقانى ، على الجمل : معجم المصطلحات التربوية والمعرفية فى المناهج وطرق التدريس ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٣٩ .

٣- أحمد عبد الرحمن النجدى وآخرون : المدخل فى تدريس العلوم ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٧١ .

٤- أحمد عبد الكريم سلامة وآخرون:حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة،دراسة فى القوانين المصرية والمواثيق الدولية ، مؤلف جماعى ، مكتبة كلية التربية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠ .

٥- احمد محمود عبد المطلب : التربية ودورها فى نشر الوعى القانونى واستتباب الأمن ، مجلة كلية التربية بسوهاج ، جامعة أسيوط ، العدد٨ ، الجزء الأول ، ١٩٩٣ .

٦- أكرم القدسى : التربية القانونية بين رعاية الأسرة ورقابة المجتمع ، ٢٠٠٥
http://www.friends of Damascus .org/Arabic/qudsy.htm
٧- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية : أطفال الشوارع : الواقع والمأمول ، الدورة الحادية والعشرون ٢٠٠٠ /٢٠٠١ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، القاهرة ، ٢٠٠٠/٢٠٠١
٨- أنظر فى هذا الصدد :
* أحمد السيد النجار: مواجهة مخاطر الفساد ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأ هرام ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
*ـــــ : الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية لاستراتيجية ، مؤسسة الأ هرام ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
* حسين حسين شحاته : الأدوات الاقتصادية للتنمية الاجتماعية ، سلسلة دراسات وبحوث فى الفكر الإقتصادى الإسلامى ، مكتبة كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، ٢٠٠٥ .
* عبد الفتاح الجبالى : الإطار المفاهيمى للشفافية ، الأطر النظرية والخبرة العملية ، ورشة عمل بعنوان " نحو مجتمع أكثر شفافية " ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأ هرام بالتعاون مع المعهد الدنماركى المصرى للحوار ، القاهرة ،١٩/ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦ .
* عبد المنعم سعيد :تمكين الفقراء فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأ هرام ، القاهرة ، ٢٠٠٧.
* على جودة محمد عبد الوهاب :مدى أهمية استخدام القضايا الجدلية ومهارات تدريسها لدى معلمى الدراسات الإجتماعية بالمرحلة الثانوية ، مجلة دراسات فى المناهج وطرق التدريس ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، ع٧٨، فبراير ٢٠٠٢ .
* كارين طربيه : الزواج العرفى : بحث الشباب عن شرعية لعلاقات محرمة، ٢٠٠٦/٢/٨ BBC Arabic.com
* محمد الشافعى:الأطر المؤسسية للشفافية فى مصر،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأ هرام بالتعاون مع المعهد الدنماركى المصرى للحوار،القاهرة ،١٩/ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦
*محمد عوض : الفقر وباء أصاب المجتمع المصرى.... ، جريدة الوطن ، أخبار الوطن ، السعودية تحقيق أشرف جمال ، ٢٠٠٤/٤/٢٨ .
*ـــــــــ : العنوسة ... مشكلة تبحث عن حل ، جريدة الوطن ، أخبار الوطن ، السعودية ، ٢٠٠٦/٤/٢٦ .
* هناء خير الدين : الفقر لم يتراجع فى مصر ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، المؤتمر السنوى للمركز المنعقد بالقاهرة فى ٢٠٠٦/٩/١٢ .
*المجلس القومى للمرأة : المرأة وقضايا النفقة فى مصر ، مكتب شكوى المرأة ومتابعتها http//www.Ladis.com
*تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٤ ،٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ .
* مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية : بطالة الشباب والمتعلمين فى مصر : حجم المشكلة والخطة الحكومية لمواجهتها والتصور المقترح لحلها ، مؤسسة الأهرام ،القاهرة ،٢٠٠٦ .
* مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الختامى حول ورشة عمل عن : المجتمع السياسى وقضايا التحول الإقتصادى فى مصر بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة ، مؤسسة الأهرام ،القاهرة ، السبت ١٠ يونيه ٢٠٠٦.
* وحدة الدراسات والبحوث : العنف والفقر والجريمة فى مصر : إرتباك المجتم (١-٥)، الحلقة الأولى ، ٢٠٠٦/٢/٢٣ ... www.sharkia on line.com
* ـــــــــــــــ : العنف والفقر والجريمة فى مصر : إرتباك المجتمع (٢-٥) ، دراسة وصفية ، الحلقة الثانية ، ٢٠٠٦ www.sharkia on line.com
* ـــــــــــــــ: العنف والفقر والجريمة فى مصر : إرتباك المجتمع (٤-٥)،الحلقة الرابعة : أطفال الشوارع وعمالة الصغار فى مصر ٢٠٠٦ www.sharkia on line.com
*ـــــــــــــــ : العنف والفقر والجريمة فى مصر : إرتباك المجتمع (٥-٥)،الحلقة الخامسة : البطالة والغول الذى يلتهم المجتمع. www.sharkia on line.com
٩- إيمان فرج : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهق ، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، CEDEJ ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
١٠- بهاء الدين بارة : يوميات رجل قانون ... (حتى نتجنب أن يكون العلم لعنة علينا) ، نشرة النزاهة للقضاء والمحاماة ، سوريا ،١٦ فبراير ٢٠٠٤ ، ص ١ .
١١- جامعة عين شمس ، كلية التجارة : أنماط البطالة المعاصرة واستراتيجيات العلاج ، المؤتمر السنوى التاسع : إدارة أزمة البطالة ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٤ ، مجلد ٢ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١٢ـ جامعة عين شمس ـ كلية التجارة : الظواهر الاقتصادية والاجتماعية لأزمة البطالة فى مصر . المؤتمر السنوى التاسع : إدارة أزمة البطالة ٤ـ٥ ديسمبر ٢٠٠٤ . المرجع السابق .
١٣ـ جامعة عين شمس ، كلية التجارة : بطالة خريجى الجامعات فى مصر فى الوضع الراهن وآليات المواجهة : دراسة ميدانية على عينة من طلبة الدراسات العليا . المؤتمر السنوى التاسع : إدارة أزمة البطالة ٤ـ٥ ديسمبر ٢٠٠٤ ، نفس المرجع السابق .
١٤ـ حسام الدين حسين عبد الحميد : الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية ، المؤتمر العلمى السابع " التعليم وتحديات القرن الحادى والعشرين " ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، أغسطس ، ١٩٩٥ .
١٥ـ ـــــــــــــــــــ : المرجع السابق ، ص ٥٠ .
١٦ـ حسين كامل بهاء الدين : مستقبل السياسات التعليمية فى مصر ،منتدى السياسات العامة . الحلقة الثانية والعشرون ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة PARC ، القاهرة ، ١٦ فبراير ٢٠٠٤ .
١٧ـ رهادة عبدوش : إدراج الثقافة القانونية فى المناهج ضرورة عملية ، جريدة النور ، موقع نساء سورية ، www.an-nour.com ٢٠٠٥/٧/٦ .
١٨ـ سامية محمد جابر،حسن محمد حسن: علم اجتماع القانون،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية ،٢٠٠٣،ص ١٤ .
١٩ـ سالم روضان الموسوى : الوعى والثقافة القانونية ، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٠٠٥ ، ص١. www.annabaa.org
٢٠ـ عاكف يوسف صوقان : دور المناهج التعليمية فى نشر الوعى الأمنى فى الوطن العربى ،مركز البحوث والدراسات الشرطية ، الإدارة العامة لشرطة أبوظبى ، وزارة الداخلية ، فبراير ٢٠٠٠ .
٢١ ـ عبد الرحمن العيسوى : اتجاه الشباب الجامعى نحو القانون ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، العدد الرابع عشر ، المجلد السابع ، ١٩٩٢ ، ص ص ٦٧ـ ٩٩ .
٢٢ـ عبد الحسين الجبورى : إكتساب الإتجاهات وتغييرها ، قسم التربية والحياة ، موقع تربية نت ، ٢٠٠٥/١٠/١ .
٢٣ـ عبد الفتاح خضر : الثقافة القانونية "لغير القانونيين " الحلقة الأولى (التعريف بالدستور المصرى ومحتواه وخاصة الحقوق والحريات والواجبات ونظام الحكم والسلطات الثلاث) ، دار الناشر الالكترونى ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٢ .
٢٤ـ ـــــ : المرجع السابق ، ص ٢٠١ .
٢٥ـ ـــــ : نفس المرجع السابق ، ص ٢ .
٢٦ـ ـــــ : " " " ، ص ١ .
٢٧ـ عبد المحسن الرشود : القانون والمجتمع المدنى : كيف يمكن تكوين ثقافة قانونية لدى المواطن ؟ وما فوائد ذلك ؟ تحقيق هدى الدغفق ، مجلة الرياض الاقتصادي ، العدد ١٣١٠٤ ،السنة ٤٠ ،الجمعة ٢٠٠٤/٥/٧ .
٢٨ـ عبد الحسين شعبان : ثقافة حقوق الإنسان ،رابطة كاوى للثقافة الكردية ، ط١، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ ،ص٧ .
٢٩ـ عبد الهادى مرهون : على الحكومة أن تنهى إحتكار وسائل الإعلام ، جريدة الأيام ، البحرين ، ٢٠٠٥/٩/٣ .
٣٠ـ على بن راشد المطاعنى : كلمة ونصف الثقافة القانونية المعدومة ، جريدة الوطن ، سلطنة عمان ، ٢٠٠٦/١/١٦ .
٣١ـ عمر أبو بكر وآخرين : القانون والمجتمع المدنى : كيف يمكن تكوين ثقافة قانونية لدى المواطن ؟ وما فوائد ذلك ؟ مرجع سابق .
٣٢ـ فاروق محمد شلبى : مبادئ لقانون والتشريعات العمالية والاجتماعية ، مكتبة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، بورسعيد ، ١٩٩٠ ، ص ٩٠٨ .
٣٣ـ فاطمة عبد القادر، سهير محمد أحمد حواله : الثقافة القانونية للمواطن المصرى فى عالم سريع التغير ـ دراسة ميدانية ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، العدد الأول ، السنة الثانية ، ١٩٩٥ .
٣٤ـ ـــــــــــــــــــ : المرجع السابق ، ص ٧٣ .
٣٥ـ فريد عنبر : جريمة الرشوة ، البوابة الالكترونية ، شركة لادس . http://www.tashreaat.com/ view _ studies to. Asp? Std_ id=52
٣٦ـ فؤاد البهى السيد:علم النفس الإحصائى وقياس العقل البشرى ،ط٣ ،دارالفكر العربى،القاهرة، ١٩٧٩ص ٣٢٩
٣٧ـ كلمة ملك البحرين فى افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعى الأول لمجلس الشورى والنواب ، وكالة أنباء البحرين ، ٢٠٠٤/١٠/٩ .
٣٨ـ ليلى محمد : إدراج الثقافة القانونية فى المناهج ضرورة عملية ، جريدة النور،مرجع سابق.
٣٩ـ ماجدة محمد ابراهيم الامام : التفاعل بين الأسلوب المعرفى واستخدام بعض الوسائط التعليمية و علاقته بتحصيل تلاميذ المرحلة الإعدادية واتجاهاتهم نحو العلوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٨ ، ص٤ .

٤٠- ماهر إسماعيل صبرى : الموسوعة العربية لمصطلحات التربية وتكنولوجيا التعليم ،ط١، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٦ .
٤١- مجدى عزيزابراهيم :موسوعة المناهج التربوية،دارالأنجلو المصرية ،القاهرة، ٢٠٠٠ ،ص ٨٣١
٤٢- ———— : المرجع السابق ، ص ٨٩٩ .
٤٣- ———— : نفس المرجع السابق ، ص ٩٤٣ .
٤٤- محمد أمين عطوة ،عاطف محمد بدوى : فاعلية برنامج مقترح فى تنمية بعض المسئوليات القانونية لدى الطلاب المعلمين بكلية التربية جامعة طنطا ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، العدد ٢٣ ، ١٩٩٦ .
٤٥- محمد عبد الله السهلى : تثقيف المواطن بحقوقه وواجباته الوسيلة والغاية ، جريدة الرياض ،السعودية ، العدد ١٣٩٦٢ ، ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ .
٤٦- محمود السيد عبد المعطى خيال : المدخل لدراسة القانون نظرية الحق ، مكتبة كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٦ ، ص ٤ .
٤٧- مصطفى الضمرانى : تدريس القانون فى المدارس . مرة أخرى ، محاورات المصريين ، القوانين والقضايا . مجلة الأفوكاتو ٢٦ أبريل ٢٠٠٤ . http:www.egyption Talks.org
٤٨- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية : الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية:رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل ، الباب الثالث، الفصل الثانى من الأسرة المصرية وتحديات العولمة . أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع٧- ٨ مايو ٢٠٠٢ ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء،القاهرة، ٢٠٠٢.
٤٩- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية : الزواج العرفى : واقعه وآثاره النفسية والاجتماعية ، الكتاب التاسع عشر ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء،القاهرة، ٢٠٠٦
٥٠ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : أزمة البطالة في مصر : أزمة سياسات للحل ونماذج للانذار المبكر ، المؤتمر السنوى السادس لادارة الأزمات الاقتصادية فى مصر والعالم العربى ٢٧-٢٨ أكتوبر ٢٠٠١ ، المجلد الثالث ، - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، القاهرة ٢٠٠١ .
٥١- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : دراسة الفقر وخصائص الفقراء فى مصر فى إطار مسح العقد الاجتماعى مصر ٢٠٠٥ ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، القاهرة ،٢٠٠٦ .
٥٢ – مركز دراسات وبحوث الدول النامية : أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر على الفقر وسوق العمل (بين الشعار والحقيقة : خطابات وبرامج الإصلاح فى عالم متغير : أعمال المؤتمر السنوى الخامس للباحثين الشبان . ٢٢-٢٤ إبريل ٢٠٠٣ ، الجزء الثانى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، ٢٠٠٣.
٥٣- مندبات البطالة فى السعودية ، الأنظمة فى المملكة العربية السعودية v Bulletin V3.6.2,2000-2006
٥٤- ناريمان الزير إدراج الثقافة القانونية فى المناهج ضرورة عملية ، جريدة النور ،مرجع سابق.
٥٥- والى عبد الرحمن أحمد :فاعلية برنامج مقترح فى الأنشطة المصاحبة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسى فى تنمية بعض المبادئ القانونية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ .
٥٦- وثيقة المرأة الأردنية : برنامج المرحلة القادمة مقدمة إلى أعضاء مجلس الأمة ٢٠٠٣ -٢٠٠٧ ، المركز العربى للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ، الأردن ، مركز الأخبار، حزيران ٢٠٠٥/٦/٢٩.
٥٧- وزارة التربية والتعليم ، إدارة الخدمة الإجتماعية : الوعى الأمنى للطلاب ودوره فى الحد من الجرائم . أبوظبى ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٣-٢١ .
٥٨- وزارة الداخلية : الغش التجارى بين التجريم والمواجهة ، الدراسات الإجتماعية ، الشرطة والمجتمع ، ٢٠٠٧. http://www.moiegyptgov.eg/Arabic/Social+Studies/Studies/Social Study.1.htm
٥٩- ياسر عبد الجواد : الثقافة القانونية الحقوقية فى مجتمعاتنا العربية ، مجلة المكتب العربى للقانون ، النشرة القانونية والقضائية ، العدد التاسع ، ٢٠٠١ ، ص٢.
٦٠- يوسف زينل : على الحكومة أن تنهى إحتكار وسائل الإعلام ، مرجع سابق .

61 - Baltimore,Maryland : The Citizenship Low- Related Education Program,Summer Center forLaw&Government, Baltimore Maryland 21201
62 - Christine Ledvinka :Law Related Education , Carl Vinson Institute of Government , Cdluge. Education ,Georgia ,2006
63 -Dee Runaas : Law- related education , State Bar of Wisconsion ,2006
64 - David Nelken : Using the Concept of Legal Culture, Forth Coming in the Australian Journal of Legal Philosophy ,2004
65 - Florida Departement of Education Course Descriptions –Grades 9- 12 ,Adult , 1992 .

66 - Government Programmes in Jordan – Legal Literacy , General Federation of Jordanian Women (GFJW) . http: //www.International Labour Organization .com
67 - Legal Development Programme – Qualify as a Solicitor http // www. Fsa. gov. uk/pages/ About / Careers / Legal / index. Shtml.2005
68 - Look at :
* Florida Law Education Association:Curriculum. Florida,2005
* BESt Practices in Law-Related Education,www .Street Law org
69 - Radim Pol. Mgr. Martin : Czech Legal Culture, Department of Legal Theory – Faculty of Law,2006
70 -University of Canperra , Australia : Legal Literacy for the Professions , UC Courses and Units , Business Law & Information Sciences , Australia , 2006
71 -Whittier Law School- About Us : A cademic Succes Program Southern California ,2005 . http :// www.Law. Whittier.edu /about – accreditation.asp .2005